وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعـــــودي

1444هـ - 2022م

المحتويات

1 الفصل الأول — مرونة الاقتصاد السعودي — 05

واصلت المملكة أداءها الإيجابي في عام 2022م، بفضل مرونة اقتصادها الذي مكنها من تخفيف آثار الصدمات الخارجية وبالتالي تجاوز تداعيات الوباء وآثار التوترات الجيوسياسية الراهنة. وذلك، رغم حالة الضبابية الاقتصادية عالمياً وتصاعد مخاطر الركود في العديد من الاقتصادات الكبرى، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام. إذ تمكنت المملكة من تسجيل أعلى معدل نمو بين دول مجموعة العشرين، في ظل المبادرات الرائدة والخطط الإستراتيجية المتنوعة.

2 الفصل الثاني — التنويع الاقتصادي — 12

تمكّنت المملكة منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 من تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للتنويع الاقتصادي، بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمّ، الارتقاء بإنتاجية الاقتصاد برُمّته. وعلى الرغم من استمرارية دور القطاع النفطي كعنصر مهم في تمويل الميزانية، إلا أننا شهدنا ارتفاعًا في حصة الناتج المحلي غير النفطي، بدعم من التسهيلات والبرامج الحكومية التي مهدت الأرضية المناسبة لنمو القطاع الخاص.

3 الفصل الثالث — الاستدامة المالية — 23

نجحت المملكة في تقليص عجزها المالي تدريجياً وتحقيق أول فائض مالي منذ عام 2013م في عام 2022م، بدعم من ارتفاع أسعار النفط وترشيد الإنفاق ورفع الإيرادات غير النفطية. إذ ساهمت الإجراءات المتبعة في ترشيد الإنفاق الحكومي في تخفيف العبء على الأجهزة التنظيمية والسماح للقطاع الخاص في مشاركة وقيادة المشاريع الاستثمارية والحفاظ على وتيرة استدامة مالية متنوعة. وذلك، بالتزامن مع الإصلاحات الضريبية التي ساهمت في زيادة الإيرادات غير النفطية.

4 الفصل الرابع — تمكين القطاع الخاص — 33

تسعى المملكة إلى تمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تعزيز المحتوى المحلي وتطوير الصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وتعظيم دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تطوير وتنويع القطاع الخاص وتحفيز بيئة العمل لجذب الشركات الكبرى وزيادة خلق الوظائف ورفع نسبة توطينها.

5 الفصل الخامس — جاذبية الاستثمار — 41

أطلقت المملكة حزمة من المبادرات الاقتصادية بهدف تمكين المستثمرين من الوصول إلى الفرص الاستثمارية، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها، تزامناً مع تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في انتعاش قطاع الاستثمارات بقوة في عام 2022م، بدعم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، جراء الاستراتيجيات الوطنية للبرامج الداعمة وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة لتحفيز جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات الداخلية.

الملخص التنفيذي

تمكّنت المملكة خلال الأعوام الثلاثة الماضية من تجاوز العديد من الظروف العالمية الصعبة، بداية من جائحة كوفيد-19 إلى الأزمة الروسية الأوكرانية وما صاحبها من موجة التضخم العالمية، ليحقق بذلك الاقتصاد السعودي نمواً أعلى من اقتصادات دول مجموعة العشرين (G20) خلال عام 2022م، وتتجاوز قيمته الاسمية التريليون دولار للمرة الأولى تاريخياً. فبينما عانت اقتصادات الدّول الكُبرى تداعيات سلبية ناجمة عن تعطل واضطراب سلاسل الإمدادات وشُحّ بعض السلع الأساسية وما نتج عنها من ارتفاع معدّلات التضخم وتباطؤ النمو في ظلّ تصاعد حالة عدم اليقين، نجحت المملكة في تخطي أغلب هذه العقبات، مدعومة بقاعدة اقتصادية متينة، ومواردها الطبيعية ونظام مالي قوي وقطاع مصرفي فعّال وشركات حكومية عملاقة تستند إلى كوادر سعودية ذات تأهيل عالٍ، بالإضافة إلى مزايا الموقع الجغرافي والرصيد الحضاري في قلب قارات العالم. كما عززت رؤية السعودية 2030 من مرونة الاقتصاد من خلال السعي لتنويعه وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية، حيث استهدفت الرؤية تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مَبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص في تكوين الثروة الاقتصادية وانخراطه في تحقيق أهداف الرؤية.

ولقد ساهمت برامج الرؤية في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة لها والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي، من خلال تعزيز المحتوى المحلي وتطوير الصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وتعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصّغيرة والمتوسطة، وتحقيق استدامة المالية العامّة. ومن المتوقع أن يستمر نسق هذا التحول الهيكلي نحو نمو اقتصادي مستدام في السنوات المقبلة، بما يسهم في السنوات المقبلة في مواصلة تقدم الاقتصاد السعودي بين أكبر الاقتصادات العالمية، من المركز الثامن عشر حالياً إلى المركز الخامس عشر. ولعل هذا ما تؤيده المؤشرات الدولية المعتمدة عالمياً والتي تعكس ما تشهده المملكة من تحولات ملحوظة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنبثقة من رؤية السعودية 2030 والتي أشاد بها العديد من المنظمات الدّولية في تقاريرها الصادرة كافة خلال عام 2022م، علاوة على رفع أبرز وكالات التصنيف الائتماني تقييمها الائتماني السيادي للمملكة وتحسين نظرتها المستقبلية للاقتصاد السعودي.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم الجهود المتواصلة للمملكة لتحقيق أهداف الرؤية بحلول عام 2030، إلا أن طريق تنويع القاعدة الاقتصادية وضمان استدامة النمو في السنوات القادمة لم ينته بعد، حيث إن التحول الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولا تقتصر فقط على نمو وتركيبة الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة كل قطاع، بل تشمل كذلك متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى لا تقل أهمية. إذ لا بد أن يترافق تنشيطُ مسارات التنويع الاقتصادي في الأنشطة الإنتاجية مع تعزيز تنويع إيرادات الدولة والإنفاق الحكومي، وتنويع قاعدة الصادرات ذات التنافسية العالية، والنظر في إحلال جزء من الواردات، وذلك بهدف تقليل الارتباط بتذبذب قطاع النفط وتقليل انكشاف الاقتصاد السعودي على المخاطر وتعزيز القدرة على امتصاص الصّدمات العالمية.

لذلك، تستمر المملكة في زيادة مصادر الدخل غير النفطي في السنوات الأخيرة من خلال رؤية السعودية 2030. وذلك، لمواكبة النمو الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية من خلال استحداث ضرائب ورسوم مقابل خدمات معينة، ما رفع المساهمة السنوية للدخل غير النفطي في إجمالي الإيرادات الحكومية، بمتوسط 38% بين عامي 2016م و2021م مقارنة بنسبة 19% خلال الفترة 1970م-2014م. هذه الزيادة في الإيرادات أصبحت رافداً لدعم المشاريع التي تسهم في زيادة مصادر الدخل غير النفطي. كما تواصل الحكومة مسار خطة رؤية السعودية 2030 للزيادة من كفاءة الإنفاق وضمان النمو الاقتصادي المستدام للقطاع الخاص في ظلّ الإصلاحات الجارية.

وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها المملكة في سبيل تحقيق التحول الاقتصادي، ما زال هناك العديد من التحديات الرئيسية لتحقيق جميع أهداف رؤية السعودية 2030. إذْ لا بد من التذكير بأن الاستدامة المالية في المملكة قد تتأثر بتقلبات أسعار النفط واستدامة نمو القطاع غير النفطي، نظراً لارتباطه الملحوظ بالإنفاق الحكومي، وكفاءة إدارة الدين العام. لذلك، تستمر السياسة المالية للمملكة في التركيز بشكل أكبر على إدارة عائدات النفط المرتفعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط من خلال تعزيز الاحتياطيات النقدية، مع الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030. وذلك بالإضافة إلى الاستمرار في دعم القطاع الخاص وتعزيز مرونته لكي يكون قادراً على مواجهة اضطرابات الأسواق العالمية وتوفير إيرادات مرتفعة للمملكة، ما قد يساهم في تفادي أو تخفيف تداعيات الأزمات المحتملة في المستقبل.

1 الفصل الأول

مرونة الاقتصاد السعودي

رغم حالة الضبابية الاقتصادية عالمياً وتصاعد مخاطر الركود في عدد من الاقتصادات الكبرى، واصلت المملكة أداءها المميز في عام 2022م، بدعم من مرونة اقتصادها الذي مكنها من تخفيف آثار الصدمات الخارجية، وبالتالي من تجاوز تداعيات الوباء والصعوبات الاقتصادية العالمية وآثار التوترات الجيوسياسية الراهنة، إذ تمكنت المملكة من تسجيل أعلى معدل نمو ضمن مجموعة العشرين، في ظل المبادرات الرائدة والخطط الإستراتيجية.

مرونة الاقتصاد السعودي

مقدمة عن الوضع الاقتصادي العالمي:

بعد عامين من الجائحة، وعلى الرغم من تسجيل انتعاش اقتصادي عالمي قوي في عام 2021م، لا يزال الاقتصاد العالمي مقيداً بعدد من التحديات الرئيسية، ما زاد من احتمال دخول الاقتصادات الكبرى فترةَ ركودٍ خلال الـ12 شهرًا المقبلة وسط تزايد حالة عدم اليقين. فقد أدى تصاعد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد الصيني وتراجع نمو اقتصاد الولايات المتحدة وانكماش اقتصاد الاتحاد الأوروبي، إلى زيادة احتمال حدوث ركود تضخمي مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم عالمياً إلى مستويات غير مسبوقة، وقد دفعت الضغوط التضخمية مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (الذي تتبع خطاه أغلبية البنوك المركزية عالمياً) إلى التحول عن سياسة التيسير النقدي والتوجه إلى رفع أسعار الفائدة بشكل متسارع، مسبباً زيادة تدهور الوضع الاقتصادي العالمي. وبسبب هذه التطورات، ازدادت حالة عدم اليقين بشأن آفاق الطلب على النفط، تزامناً مع التوترات الجيوسياسية الإقليمية، التي نتج عنها اضطرابات واسعة في أسواق الطاقة وتقلبات متكررة في أسعار السلع الأساسية وارتفاعها لمستويات قياسية. كل هذه التحديات، تُبدد الآمال في عودة سريعة للاقتصاد العالمي إلى طبيعته، وتُهدد العالم بحدوث ركود اقتصادي، حيث أصدر صندوق النقد الدولي تصريحًا بشأن مخاوفه من حدوث تباطؤ في نمو الاقتصادات العالمية جراء تراجع أغلب المؤشرات الاقتصادية المهمة، في ظل استمرار المخاوف بشأن موجة التضخم عالمياً. وفي هذا السياق، خفض صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2022م بعد تخفيضها بشكل متكرر عدة مرات خلال هذا العام إلى 3.2% في شهر أكتوبر ومن ثم رفعها إلى 3.4% في شهر يناير 2023م، كما خفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2023م إلى 2.7% في شهر أكتوبر من 2.9% في شهر يوليو 2022م، ولكن عاد الصندوق لرفع توقعات النمو لعام 2023م، في يناير 2023م، إلى 2.9% ولكن عاد إلى خفضها مرة أخرى في تقديرات أبريل 2023م، إلى 2.8%.

الرسم البياني 1.1

تقديرات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي لعام 2022م وعام 2023م إلى تقرير شهر أبريل 2023م

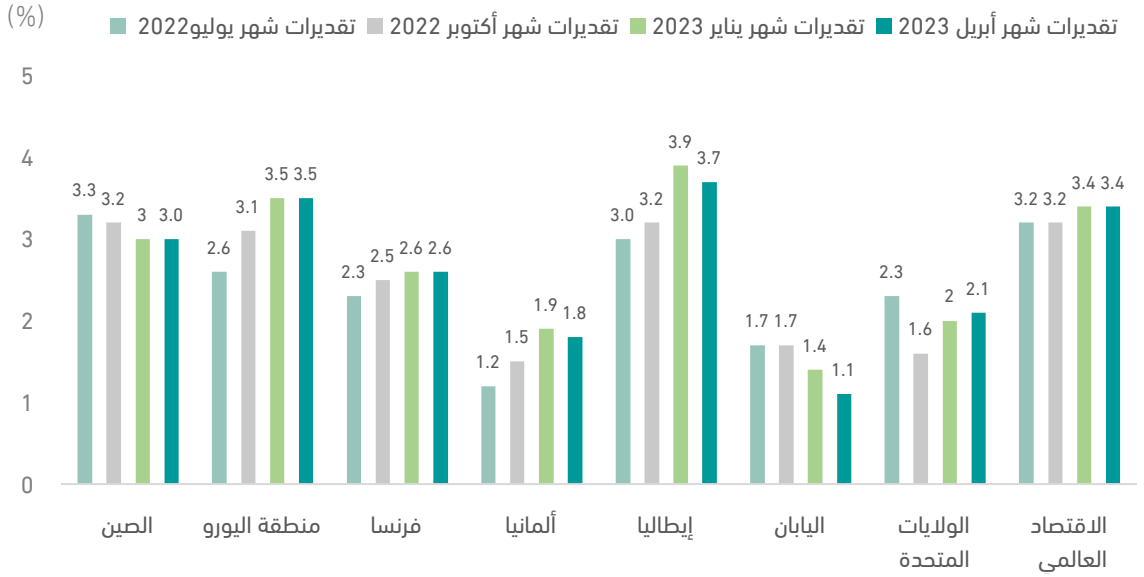

المصدر: صندوق النقد الدولي.

نظرة مجملة على أداء اقتصاد المملكة:

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين العالمية وتأثر النمو الاقتصادي لأبرز اقتصادات العالم، إلا أن الاقتصاد السعودي شهد تعافياً سريعاً من تداعيات جائحة كوفيد–19 في ظل عودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها وجهود الحكومة لتخفيف تداعيات الأزمة. إذ تحول الانكماش الاقتصادي بنسبة 4.1% في عام 2020م إلى انتعاش قوي عند نحو 3.2% في عام 2021م، على خلفية الأنشطة غير النفطية التي توسعت بنسبة 6.0%، في ظل جهود تعزيز القطاع غير النفطي خلال السنوات الخمس الماضية في إطار رؤية السعودية 2030. كما شهد قطاع النفط انتعاشاً منذ النصف الثاني من عام 2021م، مدفوعًا بشكل أساسي بالزيادة التدريجية في إنتاج النفط السعودي وارتفاع الأسعار تزامناً مع زيادة الطلب العالمي على النفط. واختتم الاقتصاد السعودي عام 2022م، بأفضل أداء له ضمن دول مجموعة العشرين (G20)، حيث نَمَا إجمالي الناتج المحلي بنسبة 8.7% في عام 2022م وتجاوز حجم الاقتصاد التريليون دولار للمرة الأولى تاريخياً، وهو أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوسع الملحوظ للأنشطة النفطية بنسبة 15.4% واستمرار تعافي الأنشطة غير النفطية بنحو 5.4% في عام 2022م، بدعم من القطاعات الاستثمارية في المملكة، نتيجة للإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية.

الرسم البياني 2.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته

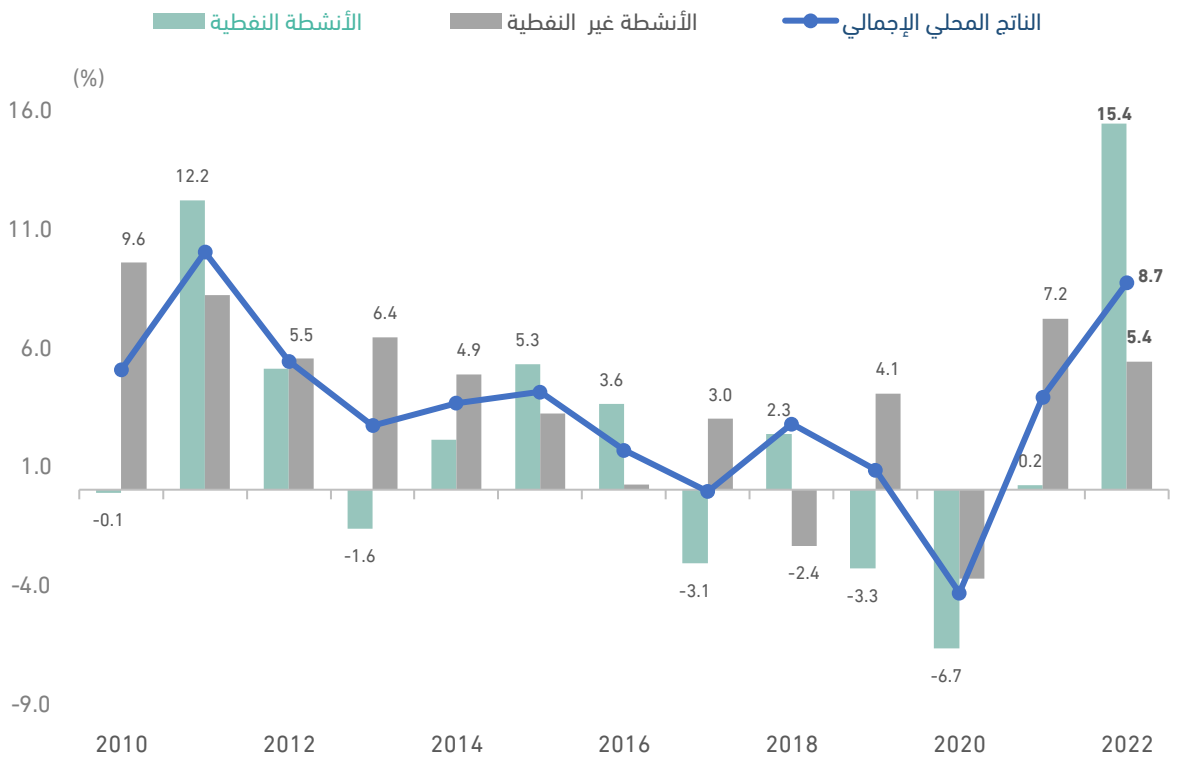

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مكّنت مرونة الاقتصاد السعودي المملكةَ من تجاوز تداعيات الوباء وآثار زيادة حدة التوترات الجيوسياسية الحالية. وغالباً ما تُحدد مرونة الاقتصاد قدرة الدولة على الصمود أمام الاضطرابات والصدمات الاقتصادية، وذلك إما لتفاديها في حال حدوثها أو تحمل مخاطرها وتخفيف أضرارها من أجل استعادة قوة الاقتصاد بأسرع وقت ممكن. فكلما كان الاقتصاد أكثر مرونة أصبح قادراً على استيعاب هذه الصدمات والحد من آثارها على المدى القصير أو الطويل. وهنا يأتي دور رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تعزيز مرونة الاقتصاد من خلال بناء القدرات الاقتصادية والاستثمارية التي تحد من الآثار السلبية للمخاطر المستقبلية على أداء الاقتصاد وإعادة عجلة النمو الاقتصادي بخطى متسارعة. فلولا تمتع الاقتصاد السعودي بمرونة كافية، لما استطاع تجاوز العديد من التحديات خلال السنوات الأخيرة، انطلاقا من حالة الركود الناتجة عن انتشار الجائحة العالمية لفيروس كوفيد–19 إلى أزمة سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم وصولا إلى آثار الأزمة الروسية الأوكرانية. ويعزى هذا إلى استفادة الاقتصاد الوطني من النتائج المحققة للكم الكبير من البرامج التنفيذية والمبادرات تحت مظلة رؤية السعودية 2030، التي أسهمت مجتمعة في إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر التمويل، ما عزز المرونة الاقتصادية للمملكة لمواجهة الأزمات الاقتصادية. وفي هذا السياق، أشاد صندوق النقد الدولي، في تقرير المادة الرابعة لعام 2022م، بقوة الاقتصاد السعودي ووضعه المالي، مؤكدا الآفاق الايجابية لاقتصاد المملكة على المديين القريب والمتوسط. كما أوضح أن المملكة في وضع جيد يمكنها من تجاوز المخاطر التي تشكلها آثار جائحة كوفيد - 19 والأزمة الروسية الأوكرانية، كذلك دورة تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات التي تجريها الحكومة في إطار رؤية السعودية 2030.

وفي ظل هذه الظروف، تابعت المملكة مجريات تطور السياسات النقدية حول العالم، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي، بحيث تجنّبت المملكة تداعيات التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الخارجية مع الحفاظ على نسبة التضخم في مستويات منخفضة.

الرسم البياني 3.1
نمو اقتصادات دول مجموعة العشرين في عام 2022م

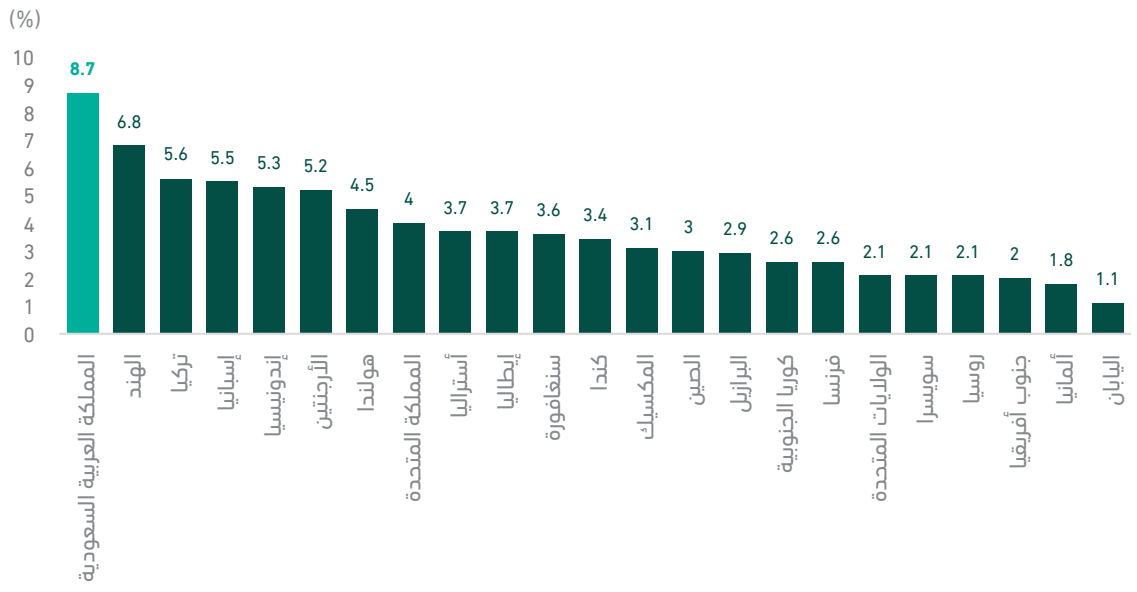

المصدر: صندوق النقد الدولي

وتعكس التصنيفات العالمية مرونة الاقتصاد السعودي وفاعلية الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية السعودية 2030. إذ أيّدت المؤشرات الدولية المعتمدة عالمياً ما تشهده المملكة من تحولات ملحوظة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتي أشاد بها العديد من المنظمات الدولية في تقاريرها الصادرة كافة خلال السنوات الأخيرة. فقد رفعت أبرز وكالات التصنيف الائتماني تقييمها السيادي للمملكة ("فيتش" عند "A" و"موديز" عند"A1" و"ستاندرد آند بورز" عند "A") مع تحسين نظرتها المستقبلية للاقتصاد السعودي، في ظل مواصلة المملكة ضبط أوضاعها للمالية العامة، واستمرارها بالإصلاحات الهيكلية، وتطبيقها العديد من خطط تنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة إيراداتها النفطية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً. أما على مستوى التقرير السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022م التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، فلقد حققت المملكة ثاني أفضل أداء، بعد تقدمها 8 مراتب بين الدول الأكثر تنافسية في العالم، لتحصل على المركز السابع على مستوى دول مجموعة العشرين. كما احتلت مراكز متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالأسواق المالية، وفقاً لذات التقرير، ومن أهمها المركز الأول في مؤشر رسملة سوق الأسهم ومؤشر حقوق المساهمين، والمرتبة الثانية في مؤشريْ الأسواق المالية ورأس المال الجريء، والمرتبة الثالثة في مؤشر الطرح العام الأولى. وعلاوة على ذلك، أشارت بعض التقارير العالمية الأخرى إلى نجاح المملكة في تحقيق إنجازات مهمة في قطاعات مختلفة، إذ تصدرت المملكة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال توفر الخدمات الرقمية وتطورها في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (ESCWA). وجاء تصنيف شنغهاي للتخصصات عام 2022م ليؤكد تميز قطاع التعليم في المملكة، بانضمام 7 جامعات سعودية ضمن نخبة الجامعات العالمية، مقارنةً بـ 4 جامعات فقط في عام 2019م، لتقترب المملكة من الدخول في قائمة أفضل 100 جامعة في العالم.

الرسم البياني 4.1
ترتيب المملكة في بعض المؤشرات العالمية

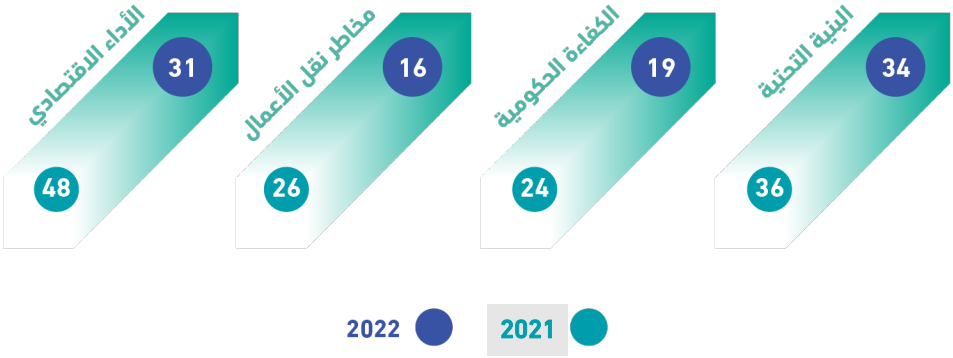

المصدر: مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

رغم جهود المملكة لتنويع اقتصادها، لا يزال الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، ما قد يشكل خطراً نظراً لتقلبات أسواق النفط. إذ يُمثّل قطاع النفط ما يقارب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ونحو 70% من عوائد الصادرات. لذلك، فإن أي ضعف في الطلب العالمي على النفط، نتيجة أزمة اقتصادية أو اضطرابات في الأسواق، قد يسبب انخفاضاً في الإنتاج أو حتى انهيار مفاجئ في الأسعار، ما قد يضعف من الاستقرار الاقتصادي والمالي للمملكة. فقد أجبرت أسعار النفط العالمية المتدنية منذ عام 2015م إلى عام 2017م، المملكة على خفض الإنفاق الحكومي وخفض الدعم وإيقاف تمويل المشاريع الرأسمالية وإقرار الضرائب والمقابل المالي على مختلف النشاطات لزيادة تنوع مصادر دخل المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة واستمرار تباطؤ الاقتصاد خلال هذه الفترة. وبالتالي، فإن انكشاف اقتصاد المملكة على تراجع الطلب على النفط وأسعاره، قد يظل من أبرز التحديات التي يجب معالجتها خلال السنوات المقبلة لتعزيز مرونة الاقتصاد السعودي وتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط تماشياً مع رؤية السعودية 2030، خاصة في ظل المخاطر طويلة الأجل الناجمة عن تحول الاقتصادات الكبرى إلى الطاقة المتجددة.

الرسم البياني 5.1
علاقة نمو الاقتصاد السعودي وأسعار النفط

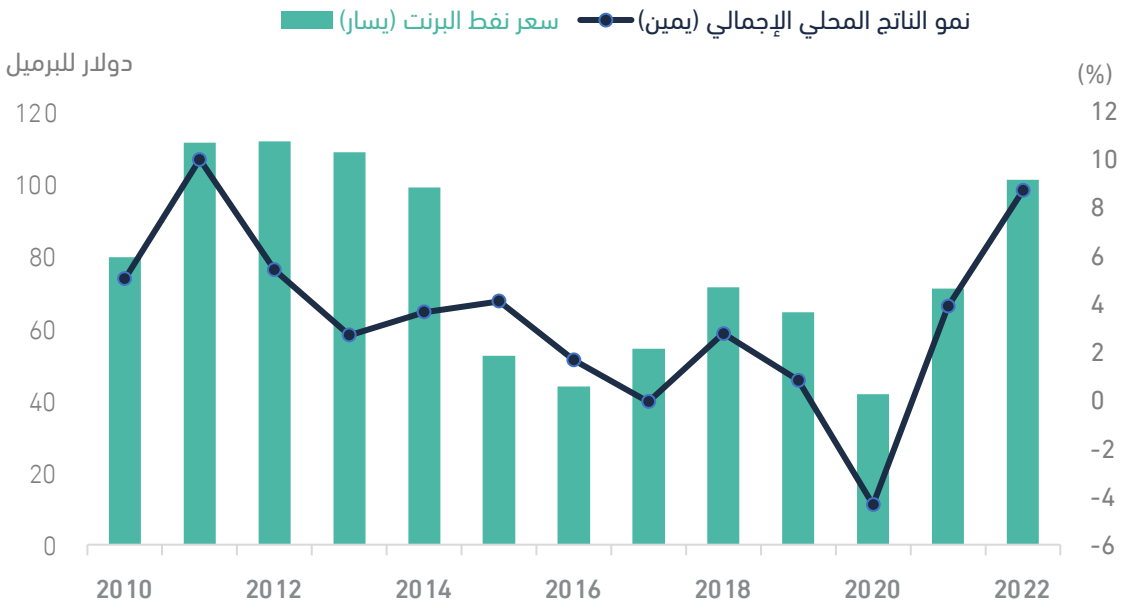

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

هذا وتستمر المملكة في تطوير قطاع النفط في سبيل تحسين مرونة الاقتصاد السعودي وتحقيق أهداف الرؤية. إذ نظراً لأهمية قطاع النفط طوال السنوات الماضية، قد يصعُب تجاهل دوره في مسار التنمية المستقبلية للمملكة وتقليص مساهمته في الاقتصاد السعودي، رغم توجه المملكة لتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل بعيداً عن النفط. فبالإضافة إلى تنمية قطاعات جديدة أو ذات أهمية استراتيجية، من المهم أن تتبنّى المملكة سياسات لزيادة مرونة قطاعها النفطي، الذي سيظل حجر الأساس في الاقتصاد السعودي. لذلك، ينبغي زيادة الاستثمار في إنتاج النفط ومنتجاته لزيادة قدرة القطاع على الصمود في مواجهة اضطرابات الأسواق العالمية. حيث إن مواصلة تعزيز القدرة التنافسية لقطاع النفط من خلال تحسين الكفاءة، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتعزيز تكامل أكبر بين القطاعات الأخرى، قد يساهم في تعظيم الربحية ومواكبة التطورات المستقبلية، تزامناً مع افتراض تحوّل سريع لأسواق الطاقة عبر العالم. كما أن تطوير قطاع النفط وزيادة إيراداته إلى أقصى حدّ، قد يساعد المملكة على تخفيف آثار الإصلاحات الهيكلية وتسريع تنفيذ برامج الرؤية، من أجل وضع الاقتصاد على مسار أكثر استدامة، والاستفادة من حجم قطاع النفط لإنشاء روابط وصِلات تجارية واقتصادية مع العالم. ولكن هذا لا يعني عدم الاهتمام بمسار الانتقال للطاقة المتجددة كطريقة لتنويع القطاع في حد ذاته والارتقاء بأدائه واستدامة ربحيته.

الرسم البياني 6.1
إنتاج النفط ومساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي

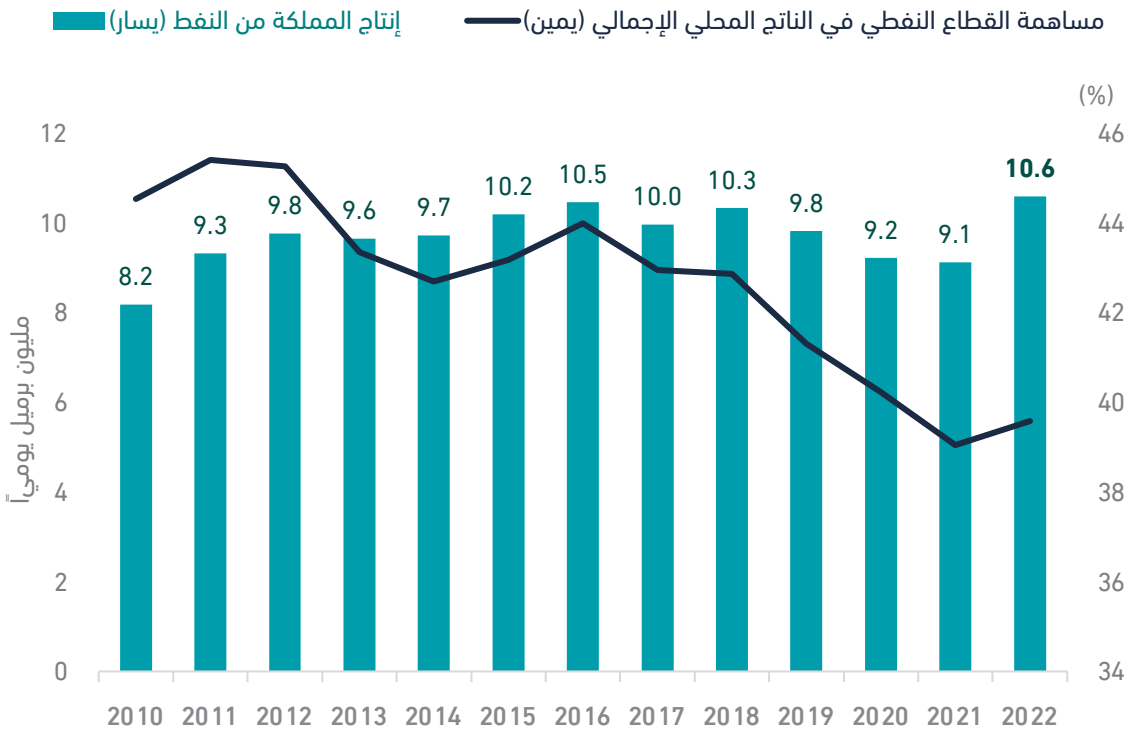

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

2 الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي

تمكّنت المملكة منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 من تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للتنويع الاقتصادي، بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمّ الارتقاء بإنتاجية الاقتصاد برُمّته، حيث تستمر الحكومة في تفعيل البرامج والمبادرات لتحفيز القطاعات الواعدة في المشاركة للتنويع الاقتصادي، وبناء القاعدة المناسبة لنمو القطاعات الواعدة.

التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي إحدى ركائز عملية التحول لتحقيقه عدة مزايا من أهمها تعزيز المرونة أو القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، وتنويع فرص ريادة الأعمال وتطوير قاعدة المهارات الوطنية، وكذلك هو من أهم الأهداف التي سعت إليها الدول النفطية منذ عقود، وعلى رأسها المملكة، لما قد يحققه من استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة، لكونه عنصراً مفصلياً في تحقيق مرونة الاقتصاد السعودي والارتقاء بإنتاجية الاقتصاد برُمّته. والتوجه نحو التنويع الاقتصادي يقلل من اعتماد المملكة على النفط، وتقليل آثار تذبذب النمو الاقتصادي، لضمان الاستقرار ولتفادي أثر تقلبات الأسواق العالمية للطاقة على الاقتصاد السعودي. ورغم تصدر التنويع الاقتصادي قائمة أهم أهداف خطط التنمية السابقة منذ فترة السبعينيات، فقد حققت المملكة تقدماً ملحوظاً من خلال تنمية القاعدة الصناعية، والتخطيط لبناء المدن والمناطق الصناعية في أبرز المواقع الحيوية حول المملكة، وتشكل هذه المدن التي تشرف عليها الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية 35 مدينة بمساحة 191 مليون متر مربع، وأيضاً العديد من المدن الخاصة ومناطق التقنية وواحات مدن. ولكن لا يزال قطاع النفط يلعب دوراً كبيراً في بنية الاقتصاد السعودي وظل المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الاعتماد الكبير على عائدات النفط لتمويل إصلاحات التنويع الاقتصادي المعتمدة في الخطط السابقة مثل المدن الاقتصادية وتنمية القواعد الصناعية، وعدم وجود مصادر مستدامة لزيادة الدخل غير النفطي لمواكبة النمو الاقتصادي. فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية، يزداد الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي، بينما يحدث العكس تماماً عندما يتدهور الطلب العالمي على النفط وتنخفض الأسعار، ما يدفع إلى أن ترشيد النفقات تبدأ في أغلب الحالات بوقف تمويل مشاريع التنمية الكبرى. لذلك، سعت المملكة لتبني نهج جديد وخطة إستراتيجية شاملة يتنوع فيها مصادر الدخل وإيجاد فرص بديلة للاستثمارات بعيدا عن الاعتماد على النفط من خلال رؤية السعودية 2030.

نجحت المملكة منذ إطلاق الرؤية في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي. وشمل هذا التحول عدة جهود رئيسية متمحورة حول تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، مثل مبادرة تعزيز المحتوى المحلي التي تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاعين العام والخاص في تنمية المحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال بناء شراكات استراتيجية وتوحيد الجهود والخبرات السابقة لكبرى الشركات الوطنية في تنمية المحتوى المحلي، بالإضافة إلى تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز استدامة المالية العامة. وقد أسهمت هذه التحولات في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على تجاوز جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية والتداعيات التي نتجت عنهما. ويُتوقع أن تستمر وتيرة هذا التحول الهيكلي نحو نمو اقتصادي مستدام في السنوات المقبلة، خصوصاً في ظل عدد من المبادرات الاستثمارية والمشاريع العملاقة تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة، والشركات الرائدة. كما يتوقع أن تتسارع عجلة توطين المعرفة والتقنيات المبتكرة والتكنولوجيا الرقمية وذلك بتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات والذي يسهم في توطين قطاع تقنية المعلومات بما في ذلك التقنيات الناشئة، ورفع نسبة المحتوى المحلي.

وتتويجاً لجهود المملكة في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، فقد انخفضت حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية على مدى العقود الثلاثة الماضية من 65% في عام 1991م إلى نحو 40% في عام 2021م.

كما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية السعودية 275 مليار ريال حتى نهاية عام 2021م، مرتفعة بنسبة 53%، مقارنة بالعام الماضي، في وقت كانت المملكة أحد أفضل الاقتصادات العالمية أداءً خلال فترة الجائحة، من نمو ومرونة القطاع غير النفطي.

الرسم البياني 1.2
انخفاض مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد السعودي

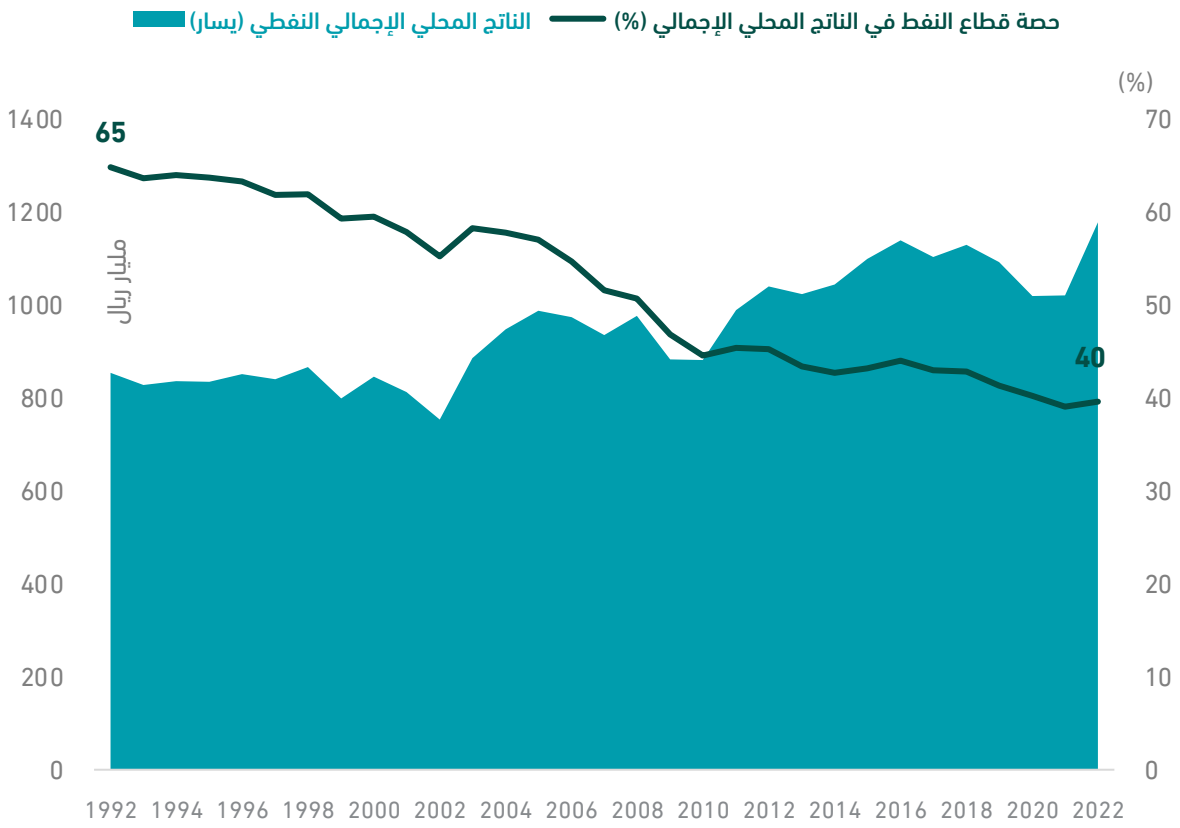

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ورغمَ أنَ تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل، إلا أن حصول ذلك ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنويع في الأنشطة الإنتاجية مع التنويع في عوامل أخرى، كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والإنفاق الحكومي. وذلك انطلاقاً من كون التنويع الاقتصادي استراتيجية متعددة الأبعاد ولا تقتصر على بنية الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة كل قطاع فقط، ولكن تتخطى ذلك إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى. ولذلك وضمن رؤية السعودية 2030 يساهم العديد من المبادرات والبرامج في تسريع عملية التنويع الاقتصادي حتى تتكامل روافد التنويع الأساسية نحو تحقيق مستهدف الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي لتحقيق الاقتصاد المزدهر.

الرسم البياني 2.2
الصادرات غير النفطية والصناعات التحويلية

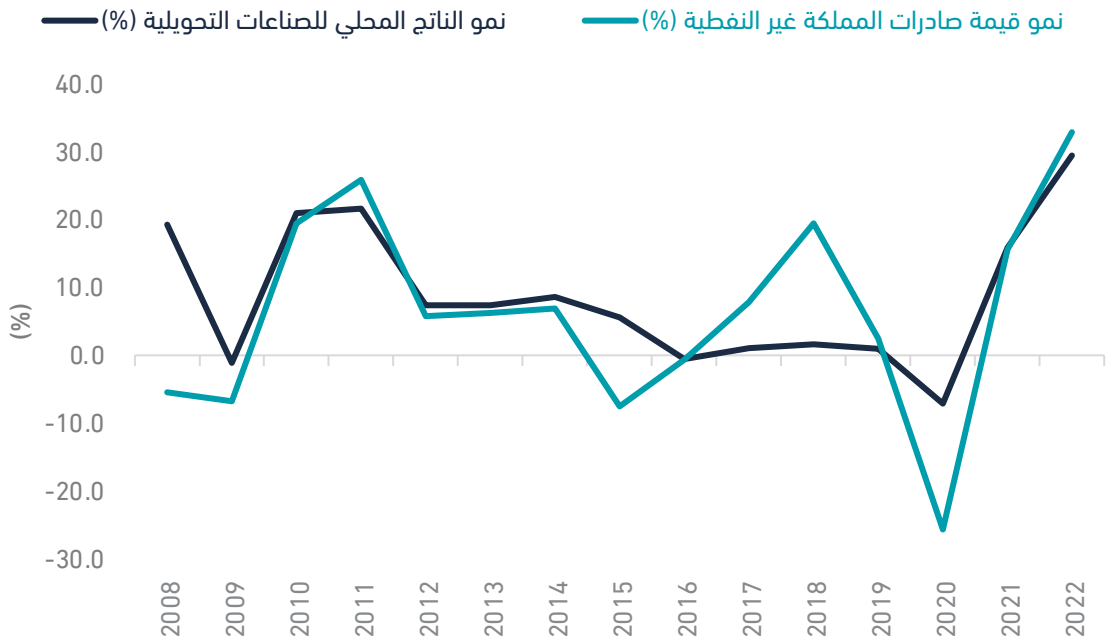

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

هذا، وقد اعتمدت المملكة على العديد من مسارات التنويع الاقتصادي في رؤية السعودية 2030 بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية. إذ ركزت على القاعدة الصناعية الحالية للاقتصاد السعودي، وتطويرها بدرجة أكبر من خلال زيادة إنتاج البتروكيماويات الأكثر تقدما، وتعزيز الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة الأعلى، خاصة في مجالات تخزين وتوزيع الطاقة وإنتاج الأدوية المتطورة. كما أعطت الرؤية الأولوية لبعض القطاعات التي تنطوي على إمكانات هائلة للتوسع، ويشمل ذلك تسخير الطاقة المتجددة إلى جانب تصنيع الأجزاء والأجهزة ذات الصلة وإدخال تقنيات الزراعة الحديثة. إضافة إلى ذلك، يمثل قطاع الخدمات ركيزة أخرى للنمو الاقتصادي المستقبلي، وعلى رأسه السياحة والخدمات الرقمية الجديدة المتعلقة بتخزين وإدارة البيانات، والخدمات المتطورة في مجالي نقل ومراقبة الطاقة.

كما اهتمت المملكة بالمبادرات الناهضة في مختلف المجالات وخصوصاً بالقطاع الصناعي خلال السنوات الماضية لأهميته الكبيرة وقد أسهم ذلك في ازدهار وتنويع مصادر اقتصادها، إذ شهد إنتاج الصناعات التحويلية داخل المملكة تطوراً مطّرداً في الفترة السابقة وارتفع معه إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية من 23 مليار ريال في عام 1990م، إلى أكثر من 275 مليار ريال بنهاية عام 2021م. لذلك، يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها، وذلك من خلال زيادة المرونة الوطنية الصناعية عبر زيادة التصنيع المحلي، وتقليل مخاطر اضطرابات سلاسل الإمداد بالدخول في اتفاقيات استراتيجية للتأكد من استمرارية الوصول إلى السلع المهمة لضمان رفاهية المواطنين واستمرارية النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، جذبت المملكة استثمارات بقيمة 21.6 مليار دولار إلى القطاع الصناعي في 2021م، لمشاريع القطاع الخاص ومشاريع مشتركة مع كيانات حكومية. الأمر الذي يؤكد التزام المملكة برفع مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي. كما تواصل المملكة جهودها في برنامج الخصخصة، باعتباره عنصراً أساسياً للتنويع الاقتصادي، حيث يتم تدشين مجموعة ضخمة من القطاعات أمام القطاع الخاص، من أبرزها الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه، التي تعمل على تعزيز الاستثمارات وتسريع التنويع الاقتصادي.

الرسم البياني 3.2

انتعاش مستمر لقطاع الصناعة، ومساهمته في الاقتصاد السعودي

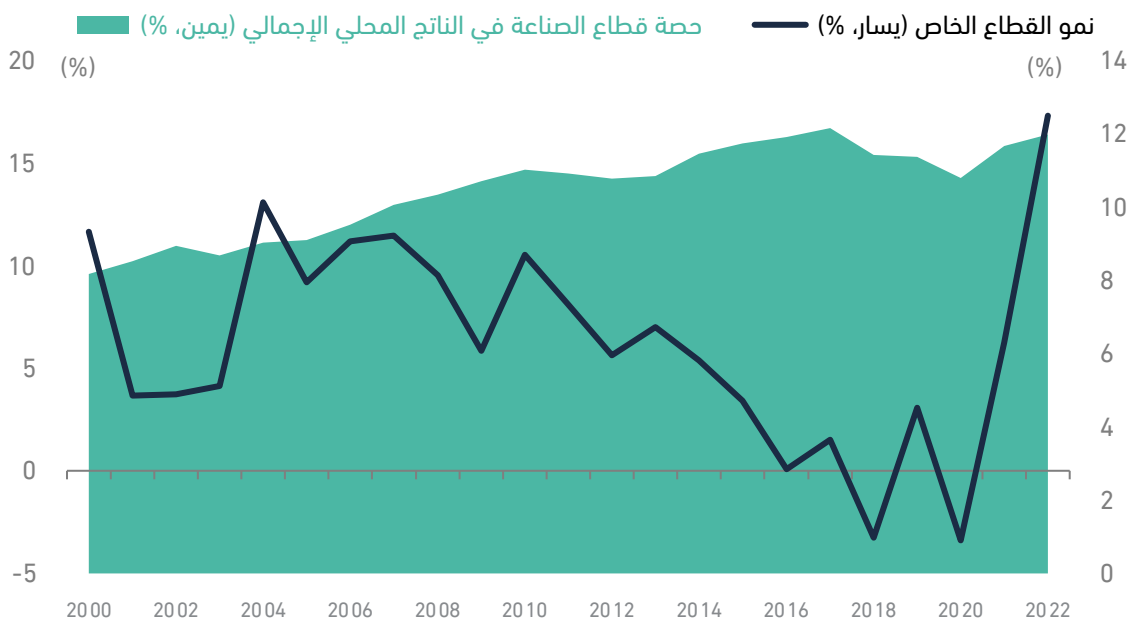

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

ومن خلال وضع خريطة الطريق الشاملة للصناعة المتمثلة بالإستراتيجية الوطنية للصناعة، تركز المملكة اليوم على 12 قطاعًا صناعيًا تمتلك المملكة فيها فرصًا سانحة للازدهار على مستوى المنطقة والعالم. وبالتركيز على جانب تطور قيمة الصناعات نلاحظ استمرار الاتجاه التصاعدي لقيمة الصناعات، على الرغم من مواجهة الصناعة محلياً وعالمياً للاضطرابات جراء التقلبات الاقتصادية العالمية، وذلك مُلاحظ في فترة الربع الثاني من عام 2022م، إلا أننا لا زلنا على اتجاه النمو في قيمة الصناعات بشكل عام. كذلك على مستوى التعدين الذي وصلت إيراداته لنحو مليار ريال في عام 2022م، مرتفعة من 727 مليون ريال في عام 2021م. كذلك تجاوزت الاستثمارات في قطاع التعدين نحو 32 مليار ريال في عام 2022م. ويشكل هذا القطاع الواعد إحدى ركائز النهضة الاقتصادية للمملكة ورافداً مهماً لتنويع مصادر الدخل.

يُعد القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يُعول عليها في تنويع مصادر الدخل السعودي وتحقيق خطة التحول الاقتصادي للمملكة تماشيا مع رؤية السعودية 2030. وتحقيقاً لتطوير هذا القطاع، تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للسياحة التي تهدف إلى خلق مليون وظيفة جديدة في القطاع السياحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% حالياً إلى 10%، بحلول 2030. كما تُركز هذه الإستراتيجية على استقطاب 100 مليون سائح في 2030 من خلال جذب السياح الأجانب والاحتفاظ بالسياح السعوديين في المملكة بدلاً من توجههم لدول أخرى. ولذلك، تُعد المملكة أكبر مستثمر في قطاع السياحة عالمياً، ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى 810 مليارات دولار بحلول نهاية هذا العقد، حسب تقرير موجز الاستثمار للربع الثاني من 2022م. ولقد سجل حجم الإنفاق السياحي في السعودية أعلى مستوى في 3 أعوام على الأقل في النصف الأول من عام 2022م، ليصل إلى 71.2 مليار ريال (19 مليار دولار)، بارتفاع قدره 74%، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ولعل آخر حصيلة لهذه الاستثمارات الهائلة والمشروعات الضخمة، ارتقاء المملكة إلى المرتبة الـ33 في مؤشر تنمية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال عام 2021م، محققة قفزة بـ 10 مراتب دفعة واحدة (من المرتبة الـ43 في 2019م)، تزامناً مع تحقيق تحسن في أغلب المؤشرات تقريباً، التي من أبرزها بيئة الأعمال والبنية التحتية للخدمات السياحية. وتتجلى أهمية هذا التقدم الملحوظ في مؤشر السياحة والسفر، في تعزيز صورة المملكة كوجهة سياحية عالمية، وزيادة ثقة المستثمرين في المشاريع السياحية، وتشجيع السياح الأجانب على زيارة المملكة.

الرسم البياني 4.2
تطور إنفاق السياحة المحلية والوافدة في السعودية

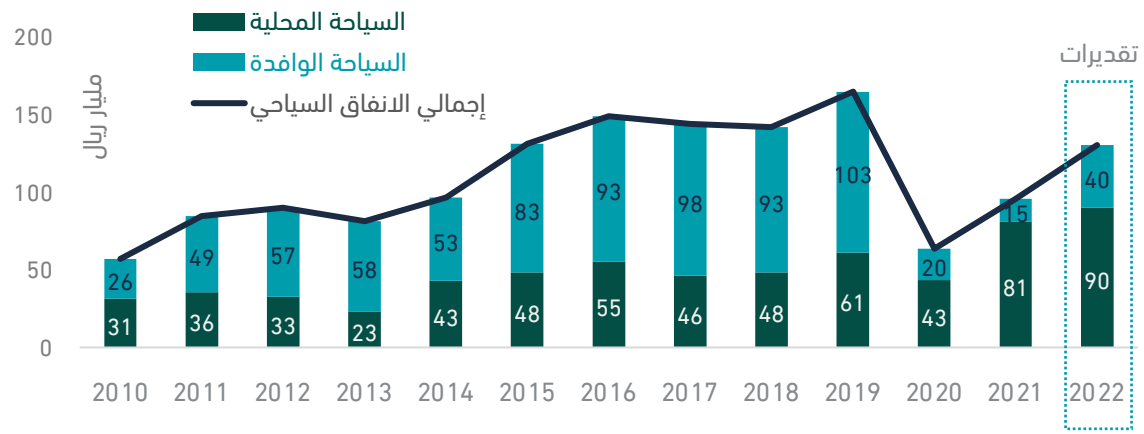

المصدر: وزارة السياحة، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

أولت المملكة العربية السعودية قطاع الحج والعمرة الاهتمام الكامل، ومن خلال رؤية السعودية 2030، تستهدف المملكة زيادة عدد زوار المملكة المتجهين للحج والعمرة، وتيسير تجربتهم. وضمن الإستراتيجية المعلنة وتحت عنوان "قيمة راسخة"، وعبر برنامج خدمة ضيوف الرحمن، تؤكد المملكة أهمية تسخير الطاقات والإمكانيات لخدمة ضيوف الرحمن، ورفع مستوى الخدمات في المنشأة المحيطة بالمشاعر والمواقع التاريخية، وإثراء الرحلة الدينية والثقافية، عبر التكامل والتعاون مع 70 جهة مختلفة في القطاعين العام والخاص وغير الربحي، وساهم البرنامج في تيسير المدة المتخذة لإنهاء إجراءات حجاج بيت الله الحرام، واستحداث إجراءات لقياس رضا ضيوف الرحمن، لإدارة التجربة المطبقة ضمن بيئة صحية وآمنة لتحقيق كل ما من شأنه خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما.

كذلك ضمن الخطط النوعية التي تقوم بها الجهات النظامية لخدمة ضيوف الرحمن، طرح حزم من الحلول والمقترحات وفقًا للتجارب من أرض الواقع، خاصة أن مكة المكرمة تعيش حاليًا إنشاء عدد من المشروعات التنموية، على سبيل المثال مشروع "حافلات مكة" التي حققت في خلال إطلاقها التجريبي 25 مليون راكب، فيما يستوعب "قطار الحرمين السريع" 19 مليون معتمر، ومليوني حاج سنويًا، وخمسة من المشاريع الكبرى بمكة المكرمة ستوفر 108 آلاف غرفة فندقية باستثمارات تقدر بنحو 170 مليار ريال، حيث إن جميع هذه الخدمات ستسهم في تجاوز العقبات ومقابلة الطلب المتزايد من قبل ضيوف الرحمن وزوار الحرمين الشريفين.

تولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بقطاع تجارة التجزئة، حيث يعد من أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً أعلى القطاعات توظيفاً للسعوديين في القطاع الخاص. ومن حيث دوره في إثراء جودة الحياة للمواطنين والمقيمين على حد سواء، نتطلع نحو فرص زيادة نمو قطاع تجارة التجزئة وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الاستهلاكية، والارتقاء ببيئة العمل التنافسية وتطوير القطاع وتحسين تجارب المستهلكين. يساهم اليوم هذا القطاع في نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وذلك مقارنة بـ 20% متوسط المساهمة عالمياً. مسجلاً في عام 2022م، حجم إنفاق إجمالي بلغ نحو 1.23 تريليون ريال سعودي، مرتفعاً من 1.13 تريليون ريال سعودي في عام 2021، محققاً نمواً بلغ 9.5% على أساس سنوي. يعد هذا الرقم والذي يُعد جيداً جداً على المستوى المحلي، نتيجة جهود القطاعات التنظيمية في تسهيل الإجراءات لرواد الأعمال والمستهلكين، وأتمتة الإجراءات، والوسائل للبيع، والشراء. وتستهدف المملكة دعم قطاع تجارة التجزئة لدعم الطلب المتزايد والنمو المتزايد في عدد من القطاعات وأهمها النمو السكاني والسياحي. وعبر مفهوم التنمية المستدامة، تستهدف المملكة أن يسهم قطاع التجزئة في خفض نفاياته المنتجة وتقليل الانبعاثات الكربونية، وبناء القوى العاملة من الكفاءات الوطنية، والتعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة.

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات محركاً أساسياً للتنمية المستدامة للمملكة، ومن خلال تعزيز تنافسية المملكة بين دول العالم المتقدمة، وتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين داخل أراضيها، ومن أجل خلق بيئة فعالّة وبنية تحتية ومنصات رقمية تساعد القطاعيّن العام والخاص على الازدهار ورفع الكفاءة، تستمر الجهات المنظمة في تعزيز كفاءة سوق الاتصالات، وتطوير القدرات الرقمية، وتأهيل الكفاءات البشرية لقيادة التحول الرقمي على نطاق المنطقة والعالم. ومن خلال برنامج المجتمع الرقمي، نوجه اليوم الجهود إلى تعزيز قدراتنا في المنافسة في قطاعات الذكاء الاصطناعي وقطاع سلسلة التكتل وبرامج الواقع المعزز، وإنترنت الأشياء (IOT).

وجميع هذه البرامج وغيرها تتجه نحو ما يعرف بمهارات المستقبل، حيث نقود اليوم الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي، وأتمتة الإجراءات الخدمية لتسهيل جذب وعمل المستثمرين من داخل المملكة وخارجها. ومن خلال العديد من البرامج التي توجهها الجهات التنظيمية نحو تعزيز التحول الرقمي من خلال المنصات المعتمدة مثل مراس – اعتماد – فسح – أبشر، التي تسهل على المستفيدين الحصول على الخدمات، والمدفوعات الرقمية والتصديق الرقمي، والتي تهدف جميعها لرفع مستوى التنافسية بين دول العالم، وخلق البيئة الجاذبة للمستثمرين ورفع الأمان والموثوقية في التعاملات الإلكترونية. كذلك من خلال مؤشرات قياس التحول الرقمي التي تقوده هيئة الحكومة الرقمية، التي تهدف إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية، نجد أن في عام 2022م، أحرزت الجهات الحكومية نسبة 80.96% مقارنة بما قدمته في قياس 2021م، وارتفع عدد الجهات الحكومية المشاركة في القياس إلى 217 جهة من 193 جهة، ما يعكس حجم الاهتمام المنصب نحو التنافسية وقيادة المستقبل، والتي أثمرت بتصّدر المملكة لمجموعة دول العشرين في التنافسية الرقمية، وتحسين جودة الحياة لمواطني ومقيمي وزوار المملكة العربية السعودية.

وأثبتت الجهود التنظيمية المؤدية إلى تقديم أفضل برامج الإسكان الملائمة للعائلة السعودية، ومساهمتها في رفع جودة الحياة للمواطنين من خلال رفع نسبة التملك. حيث تتنوع البرامج المقدمة لتحفيز نسبة التملك والإسكان عبر أكثر من 10 برامج تقدم عبر المنصات المعتمدة والمتنوعة في خياراتها لتلائم مختلف المستفيدين، وأهم النتائج لذلك تحقيق البرامج المختلفة نجاحات ملموسة خلال المرحلة السابقة، وكان أبرزها تسهيل إجراءات التملك باستحقاق فوري للحصول على القرض العقاري المدعوم عوضاً عن فترات الانتظار التي كانت تصل إلى 15 سنة في السابق، ونمو القروض العقارية السكنية الجديدة حيث كانت قبل إطلاق البرنامج تقدر بنحو 2,000 عقد تمويلي في الشهر إلى استفادة 30 ألف أسرة شهرياً من القروض العقارية الجديدة، مما أسهم في تعزيز العرض وتمكين الطلب، وزيادة نسبة التملك السكني للأسر السعودية من 47% في عام 2016 إلى أكثر من 60% في عام 2020. كذلك استفادة 148,876 أسرة سعودية في عام 2022، من جميع الخيارات السكنية والحلول التمويلية، ضمن إجراءات سهلة وميسرة، فيما بلغ عدد الأسر التي سكنت مسكنها الأول 158,855 أسرة سعودية، وذلك في إطار سعي الجهات التنظيمية إلى دعم المستفيدين لتحقيق مستهدفات برنامج الإسكان أحد برامج رؤية السعودية 2030.

وتستهدف حكومة المملكة العربية السعودية، التنافس في تقديم الخدمات المالية، لذلك تستمر الجهات التنظيمية في تقديم المبادرات في المجال المالي التي ترتكز على الارتقاء بخدمات مالية آمنة، ميسرة، وعالية التقنية. وانسجاماً مع رؤية السعودية 2030، يسجل اليوم القطاع المالي تطوراً كبيراً في مجال أتمتة الإجراءات واستخدامات التقنية، وحيث إن المبادرات الوطنية الطموحة في هذا المجال ترتكز على تطوير ثقافة الابتكار في مجال الخدمات المالية، وتمكين المستثمرين داخل وخارج المملكة من الاستثمار في مجال التقنيات المالية، والإسهام في توليد فرص العمل وتعزيز منظومة التقنية المالية والتنمية الاقتصادية الوطنية. انطلاقاً من هذا المبدأ، تستمر الشركات التي تقدم الخدمات المالية التقنية في النمو إلى أكثر من 145 شركة في عام 2022م، مسجلة زيادة قدرها 14.7 ضعفاً، مقارنة بعام 2018م، ونظراً للنمو السريع الذي وفرته البيئة المحفزة، والإجراءات المسهلة لتنمية القطاع، تم إنشاء المراكز المتخصصة لتوفير بيئة خصبة وجاذبة للاستثمارات، التي ترتكز على استراتيجية المملكة للتقنية المالية كركيزة جديدة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية السعودية 2030. تسعى استراتيجية التقنية المالية التي تهدف إلى زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في

المملكة إلى 525 شركة بحلول عام 2030، كذلك في جانب الاستثمار في قطاع التقنية المالية، سجلت الفترة من شهر سبتمبر من عام 2021 وشهر أغسطس 2022، استثماراً بأكثر من 1.50 مليار ريال سعودي في شركات التقنية المالية في السعودية، بزيادة قدرها 11% عن الفترة المماثلة من العام السابق، وهذا تتويج لجهود الجهات التنظيمية المختلفة لتنمية قطاع الخدمات المالية، وتعزيز مكانة المملكة الريادية في هذا القطاع.

وضمن برامج رؤية السعودية 2030، وتحسين جودة الحياة والتنوع الاقتصادي، تقود المملكة العربية السعودية جهودها نحو رفع معدلات الغطاء النباتي والابتكار في طرق الزراعة الحديثة. كانت من بين المشاريع التي استحدثتها الجهات التنظيمية في استهداف المناطق ذات الغطاء النباتي العالي والإمكانات البيئية المرتفعة، وذلك لغرض استغلال فوائدها الاقتصادية من خلال رفع عدد السياح القاصدين هذه المناطق، سواء في المرتفعات أو المحميات. تماشياً مع الجهود نحو الحفاظ على البيئة والعمل على تحقيق مستهدفات برامج التنمية المستدامة عالمياً ورفع حصة الغطاء النباتي لكل مواطن ومقيم وزائر، حرصاً من القيادة على تحقيق الرفاهية المناسبة لجميع الأطراف، وخلق مناطق الجذب السياحية حول المملكة.

وفي إطار المنظومات التي تستهدف تحقيق التنمية البيئية والزراعية، والإستراتيجيات الوطنية للبيئة، سجلت مختلف مناطق المملكة، معدلات مرتفعة في نصيب تحقيق الناتج الزراعي وجذب الاستثمارات الموجهة نحو قطاع الزراعة والمياه والبيئة. فمثلاً تسجل الأحساء اليوم رقماً قوياً كجزء من منظومة الإنجازات السعودية عالمياً، باعتبارها واحة تتميز بالتنوع الجغرافي الذي جعلها تحتضن أكثر من مليوني نخلة تنتج ما يقارب 100 ألف طن من أجود أنواع التمور سنوياً، مساهمة في تصّدر المملكة العربية السعودية للدول المصدرة للتمور عالمياً، وتحقيق المراكز الوطنية المصّدرة للتمور المرتبة الأولى عالمياً في تصديرها.

كذلك في إطار سعي الجهود التنظيمية لتحقيق بيئة مستدامة بموارد طبيعية وأمن غذائي، وبالدعم المتواصل من القيادة الرشيدة. تتبنى الجهات التنظيمية التقنيات الحديثة في الزراعة والتوسع في زراعة الخضراوات، وتقنيات الزراعة المائية والعمودية وتقنيات الاستزراع السمكي، وتشكل مختلف التركيبات الإنتاجية سبيلاً لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتنمية الناتج المحلي الزراعي والذي استطاعت محافظة الأحساء في عام 2022م، من المساهمة بنحو 30 ألف طن من الحبوب و170 ألف طن من الخضراوات والفواكه، و126 مليون لتر من الألبان، و44 ألف طن من الدواجن، وأكثر من 100 ألف طن من التمور، ما ساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ونسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بنحو 65%.

وفي نطاق الاستزراع السمكي ارتفع حجم الإنتاج السمكي بالمملكة من 32 ألف طن في 2016م إلى 119 ألف طن حتى نهاية 2022م، وتستهدف الجهات التنظيمية زيادة معدل استهلاك الفرد من المنتجات السمكية من (9 - 13) كيلو جرام، مؤكدة تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 59% من الثروة السمكية، وتستمر المملكة العربية السعودية في تحقيق عدة منجزات في القطاع، حيث تم تطوير 20 مرفقًا للصيد وتستهدف الوصول إلى 82 مرفقاً خلال المرحلة المقبلة، وزيادة حجم المشاريع من 67 مشروعاً للاستزراع السمكي إلى 235 مشروعاً في المياه البحرية والداخلية والأنظمة المغلقة بالمملكة، ودعم وتنمية القدرات ودعم صغار الصيادين، وتمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كذلك تستمر الجهات التنظيمية في تهيئة البنية التحتية وإتاحة الفرص الاستثمارية في القطاع، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وصناعة رواد الأعمال، ورفع جودة الإنتاج من خلال تطبيق معايير علامة "سمك" والتي تستهدف المملكة المنافسة بها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى توطين مهنة الصيد وتمكين أكثر من ألفي صياد لممارسة مهنة الصيد بالمملكة، ووصول المنتجات السمكية إلى أكثر من 35 دولة حول العالم.

كذلك من ضمن مبادرة السعودية الخضراء، تقود الجهات التنظيمية، برامج العمل بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لتفعيل الإسهام في استدامة وزراعة المحصولات المختلفة وتحقيق الأمن الغذائي، والتي يتوقع من مثل هذه المبادرات الإسهام الفعال في توفير الفرص الاستثمارية الداعمة للناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وتعزيز السياحة البيئية، وتوفير فرص التدريب والعمل، ودعم البحوث العلمية في مجالات البيئة والزراعة، وفقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً لقضية الأمن الغذائي، وذلك بعد أن كشفت جائحة كوفيد-19 عن تحديات القضاء على الجوع في العالم. اليوم تدعم المملكة الاستثمار في الابتكار ورواد الأعمال الشباب للمساعدة في معالجة انعدام الأمن الغذائي محلياً وعالمياً، وبالنظر للظروف الطبيعية المؤثرة في مناخ المملكة العربية السعودية، تتبنى المملكة مكانتها العالمية كمساهم رئيس في تسريع الابتكار، وذلك في تخصيص الموارد ومن خلال مبادرات الجهات التنظيمية الأخرى، نرى على سبيل المثال تفوق المملكة في مجال زراعة وتصدير التمور عالمياً، وتسجيل العديد من الموسوعات العالمية لذلك، واعتماد المملكة من قبل الجهات العالمية كأبرز المصدّرين والداعمين للبرامج العالمية المتعلقة بزراعة التمور والاهتمام بها وتمثيل الصناعات التحويلية المرتبطة بالنخيل والتمور عالمياً.

وانطلاقاً من أهمية الربط ورفع كفاءة منظومة النقل والخدمات اللوجستية، تستمر الجهات التنظيمية في المملكة في دعم قطاع النقل والخدمات اللوجستية حرصا على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والتي تتضمن حزماً واسعة من المشاريع الكبرى والمبادرات التي ستدفع بخدمات النقل، وتدعم مكانة المملكة العربية السعودية كمركز لوجستي عالمي، والارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية. كما تستمر حكومة المملكة العربية السعودية في تحقيق أبرز الإنجازات، وخلال عام 2022م، تم إطلاق أكثر من 19 منطقة لوجستية، صاحبها تصدر موانئ المملكة المراتب العالمية لأكثر موانئ العالم في الكفاءة التشغيلية ضمن تقرير البنك الدولي، وارتفعت نسبة مساهمة منظومة النقل والخدمات اللوجستية في الاقتصاد المحلي بنسبة 16% مقارنة بعام 2021م، أيضاً بدء تنفيذ المشاريع الكبرى لربط 200 مدينة ومحفظة بخدمات النقل العام، وارتفع معدل انضباط تنفيذ المشاريع وعدم تأخرها أو تعثرها من 40% في عام 2017م، إلى أكثر من 90% في عام 2022م، لذلك تستمر الجهات التنظيمية في بذل المجهود دعماً لتنفيذ الإستراتيجيات والمبادرات الوطنية المرتبطة بتحسن منظومة النقل والخدمات اللوجستية بناء على أهمية مركزية المملكة العربية السعودية كمركز لوجستي يتمركز في منتصف قارات العالم.

وبهدف رفع التنافسية في مجال التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير، تولي حكومة المملكة التركيز الكامل على رفع تنافسية وموثوقية الصادرات السعودية وضمان وصولها للأسواق المختلفة، ومن خلال الجهات التنظيمية المراقبة والمبادرات المتنوعة لتعزيز قوة الصادرات، ما زال اقتصاد المملكة يتميز بقوة منتجاته المصدرة. والتي تعد منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها من أهم الصادرات غير البترولية، خلال عام 2022م.

وكذلك تعد الأسواق الآسيوية هي الوجهة الأولى للصادرات السعودية المختلفة، نظراً للحجم المرتفع للطلب وتحلي هذه الأسواق بالحيوية العالية خلال عام 2022م. كذلك ومن خلال الأجهزة التنظيمية المتكاملة والهادفة إلى تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصاد المملكة، تستمر الجهات التنظيمية في متابعة مختلف الأنظمة العالمية للتجارة الدولية، والتأكد من ضمان وصول الصادرات السعودية للأسواق المختلفة ضمن أطر العمل المختلفة والمشاركات الدولية الفعالّة. وأيضاً من خلال الجهود المقدمة لدعم الصادرات السعودية، تقيس الجهات التنظيمية المؤشرات المختلفة، وتستحدث المبادرات المتنوعة، وكذلك إنشاء بنك الاستيراد والتصدير السعودي لسد الفجوات المالية المقدمة لقطاع الاستيراد والتصدير، ولضمان مزيد من التنافسية في الأسواق الدولية، تقدم الجهات التنظيمية المختلفة العديد من الدراسات والأبحاث المتنوعة لدراسة الأسواق المستهدفة والصادرات المرشحة، وبرامج التحفيز المختلفة للصادرات السعودية.

واستكمالاً للجهود المبذولة في منظومات النقل والخدمات اللوجستية والتجارة بشتى أنواعها، ومن خلال ما كشفته أزمة جائحة كوفيد-19 من الحاجة لزيادة الاهتمام عالمياً بقضية سلاسل الإمداد، تم إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية. إذ تستهدف تعزيز موقع المملكة كمركز رئيس وحلقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية، ومن خلال التكامل مع المبادرات التنموية التي تم إطلاقها، تستمر الجهود المبذولة من الجهات التنظيمية في تمكين المستثمرين على اختلاف قطاعاتهم من الاستفادة من موارد المملكة والإمكانيات العظيمة المواتية لرؤية السعودية 2030، نحو تحقيق مستهدفات تنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل ضمن المبادرات الاستراتيجية. ويأتي الاهتمام بقضية سلاسل الإمداد ضمن إطار سعي المملكة العربية السعودية للإسهام في تعزيز استقرار ونمو الاقتصاد العالمي، كما تتيح المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية للمُستثمرين تطوير استثماراتهم مستفيدين مما تتمتع به المملكة من مزايا تنافسية تُعزز فرص نجاح هذه الاستثمارات، للتنافس في مختلف المجالات التي تسهم في تحقيق رؤية السعودية 2030، والتي ظهرت بوادر نجاحها من خلال اقتصاد المملكة القوي والمتنامي، الذي يُعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، وأحد أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، وأسرعها نمواً. ومن خلال استهداف جذب مزيد من الاستثمارات النوعية والصناعية والخدمية في سلاسل التوريد العالمية، وتقديم المملكة حوافز مالية وغير مالية لمستثمري سلاسل التوريد، وهو ما يعكس توجه الجهات التنظيمية بقوة وفاعلية، لدعم الاستثمارات الإيجابية والفريدة من نوعها.

3 الفصل الثالث

الاستدامة المالية

تماشياً مع النجاح المحقق منذ إطلاق الرؤية في عام 2016م، نجحت المملكة في تقليص عجزها المالي تدريجياً وتحقيق أول فائض مالي منذ عام 2013م، في عام 2022م، بدعم من ارتفاع أسعار النفط وترشيد الإنفاق ورفع الإيرادات غير النفطية. وذلك ضمن برامج رؤية السعودية 2030، التي ساهمت في تحفيز البيئة المناسبة للقطاع غير النفطي بشكل عام لزيادة حجم حصته من الناتج المحلي الإجمالي ورفع إيراداته المالية.

الاستدامة المالية

منذ سبعينيات القرن الماضي، تبنّت المملكة العربية السعودية العديد من خطط التنمية الخمسية لتنويع اقتصادها بعيداً عن قطاع النفط لضمان التنمية المستدامة وتقليل الانكشاف على المخاطر والصدمات العالمية. وذلك، بهدف تخفيف الارتباط بالأسواق العالمية وزيادة مرونة الاقتصاد السعودي. وقد حققت المملكة بناء على الإستراتيجيات المتبعة نموًا جيداً في الإيرادات غير النفطية، وخفضت من حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، لكن على الرغم من هذا التقدم، ظل النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة والمحرك الاقتصادي الرئيسي. إذ تمثلت التحديات الرئيسية التي واجهتها هذه الخطط بشكل أساسي في الاعتماد الكبير على عائدات النفط لتمويل إصلاحات التنويع الاقتصادي وعدم وجود مصادر مستدامة لزيادة الدخل غير النفطي لمواكبة النمو الاقتصادي، وهو ما تستهدفه المملكة من خلال رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز المصادر المستدامة للحفاظ على وتيرة إيرادات حكومية غير نفطية عالية، بناءً على المبادرات والإستراتيجيات المعلنة.

الرسم البياني 1.3

قطاع النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة والمحرك الرئيسي للاقتصاد

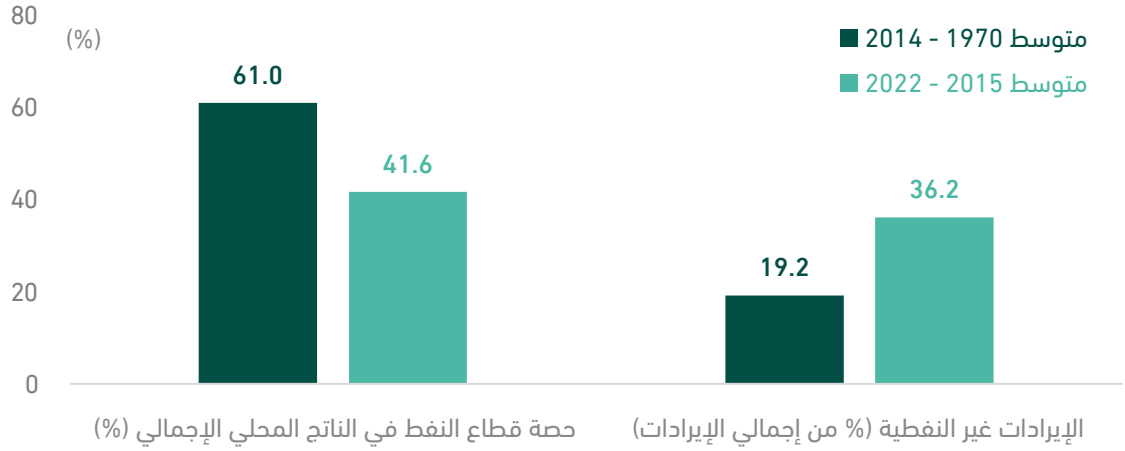

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

ولقد شكل انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014م حافزاً للمملكة لتسريع الإصلاحات وإطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016م، وهو ما يمثل نقطة تحول رئيسية في اقتصاد المملكة. إذ تمتعت المملكة، كباقي دول مجلس التعاون الخليجي، بفوائض مالية مهمة بالإضافة إلى التوسع الاقتصادي السريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط في الفترة السابقة. ولكن مع انخفاض أسعار النفط في المتوسط إلى ما دون 55 دولارًا للبرميل خلال الفترة 2015م-2017م، تحولت الفوائض إلى عجز وتباطأ النمو، ما أثار المخاوف بشأن الاستدامة المالية وانعكاساتها على استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا السياق، تم الكشف عن خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لرؤية السعودية 2030 في عام 2016م التي تعد تحقيق الاستدامة المالية أولوية أساسية للمملكة، لتمكين عملية التخطيط المالي على المدى المتوسط والحفاظ على استقرار المالية العامة تزامناً مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

الرسم البياني 2.3
رصيد الميزانية المالية

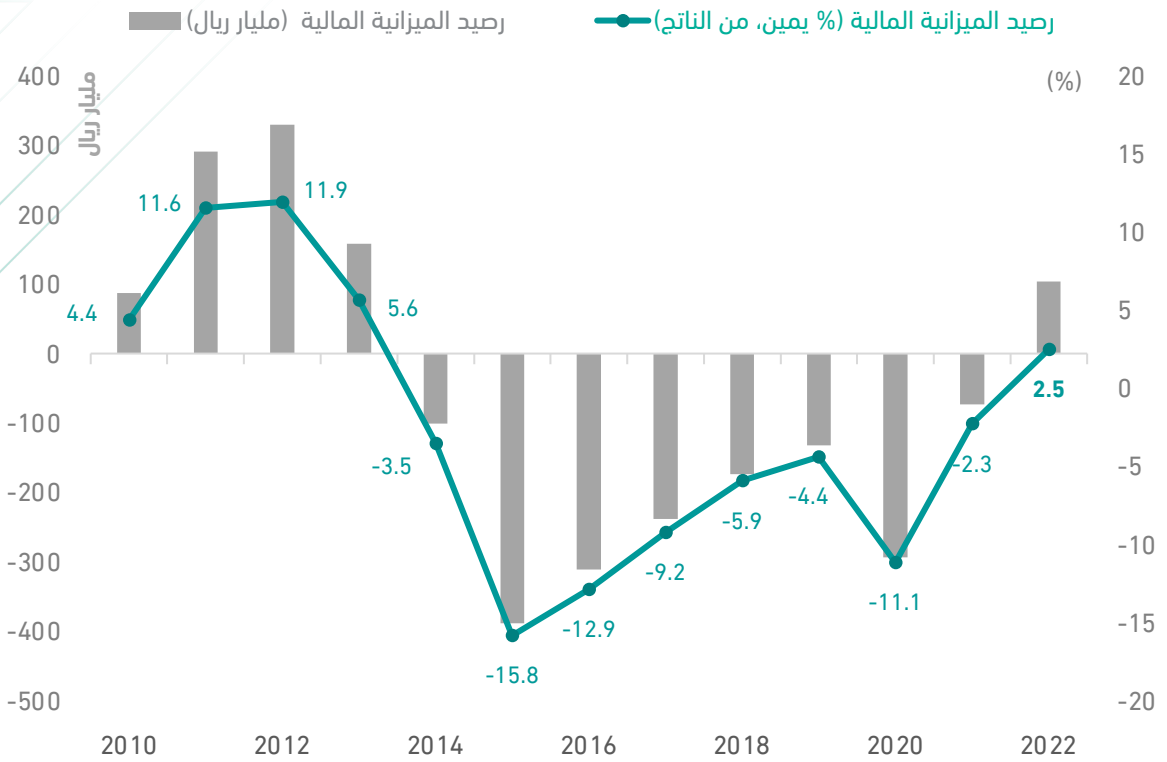

المصدر: وزارة المالية

وشهدت المملكة تقدماً ملحوظًا في تحسين استدامتها المالية خلال السنوات الماضية. إذ نجحت في تقليص عجزها المالي من 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م إلى 4.5% من الناتج في عام 2019م، مع تعزيز الموقف المالي للمملكة وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ورغم الظروف الاستثنائية لجائحة كوفيد -19 التي دفعت العجز المالي إلى نحو 11% من الناتج في عام 2020م، بسبب قفزة غير متوقعة في الإنفاق، استمر انخفاض عجز الميزانية، حيث تقلص إلى نحو 2.3% من الناتج في عام 2021م، ثم استطاعت المملكة تحقيق أول فائض منذ عام 2013م، بنحو 2% مدعومًا بتعافي أسعار النفط وترشيد الإنفاق ورفع الإيرادات الضريبية. كما يعكس زيادة مستمرة في إجمالي الإيرادات وسط ارتفاع أسعار النفط.

الرسم البياني 3.3
إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية للمملكة

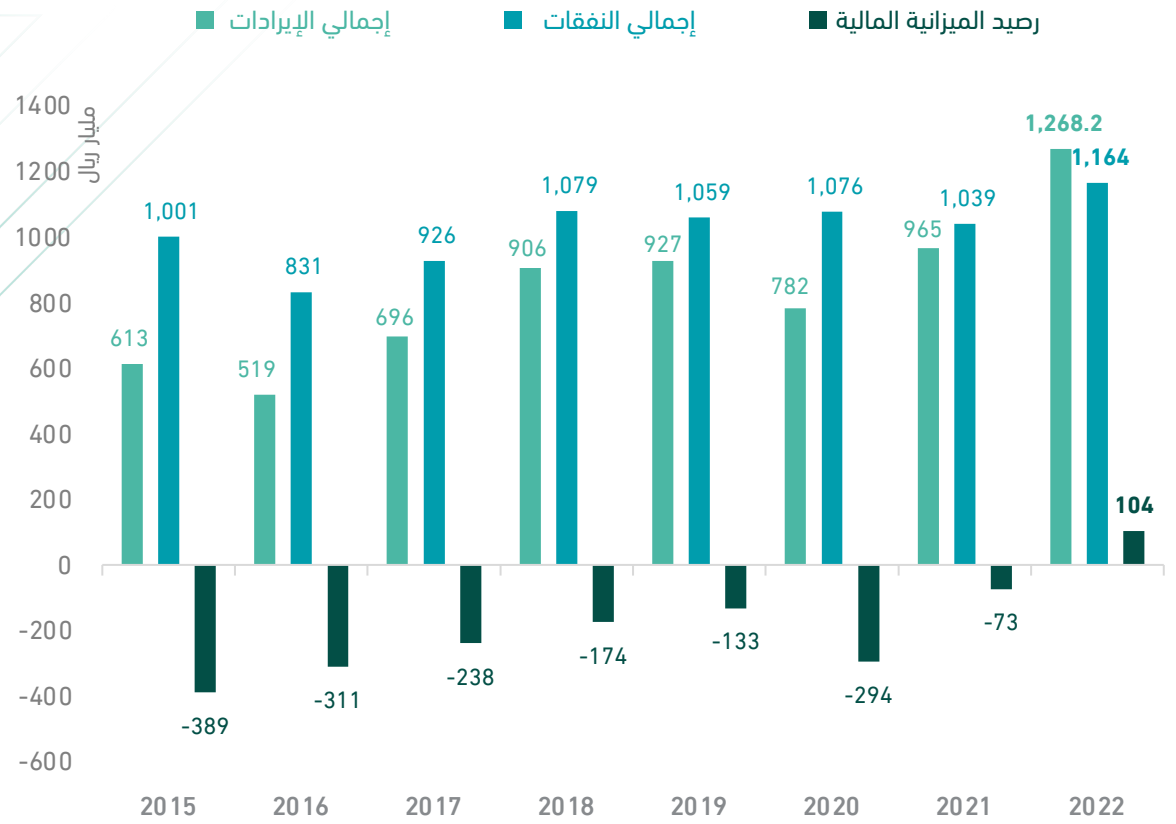

المصدر: وزارة المالية

ويتمثل الهدف الرئيسي لرؤية السعودية 2030، في تحقيق الاستدامة المالية، وذلك في تعظيم الإيرادات الحكومية غير النفطية. لذلك، نفذّت الحكومة، كجزء من برنامج التوازن المالي، مبادرات إضافية مولدة للدخل غير النفطي، من خلال اعتماد الضرائب الانتقائية على التبغ والمشروبات والطاقة في يوليو 2017م، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بمعدل 5% في يناير 2018م، قبل أن تتضاعف ثلاث مرات إلى 15% في يوليو 2020م لتعويض أثر انخفاض الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي خلال جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، تم زيادة المقابل المالي على العمالة الوافدة في يناير 2018م، وتطبيق مقابل مالي جديد على المرافقين اعتباراً من يوليو 2017م، بالإضافة إلى فرض رسوم وضرائب أخرى على الإقامات الفندقية والتأشيرات ودور السينما والأراضي البيضاء. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسن كبير في المساهمة السنوية للدخل غير النفطي في إجمالي الإيرادات الحكومية، بمتوسط 36% بين عامي 2016م و2022م مقارنة بنسبة 19% خلال الفترة 1970م-2014م. ويجدر الإشارة إلى أن حصة الإيرادات غير النفطية سجلت رقماً قياسياً في عام 2020م، قدره 47% من إجمالي الإيرادات الحكومية، في ظل انخفاض عائدات النفط الحكومية تزامناً مع انهيار أسعار النفط خلال جائحة كوفيد-19.

الرسم البياني 4.3
مكونات إجمالي الإيرادات الحكومية

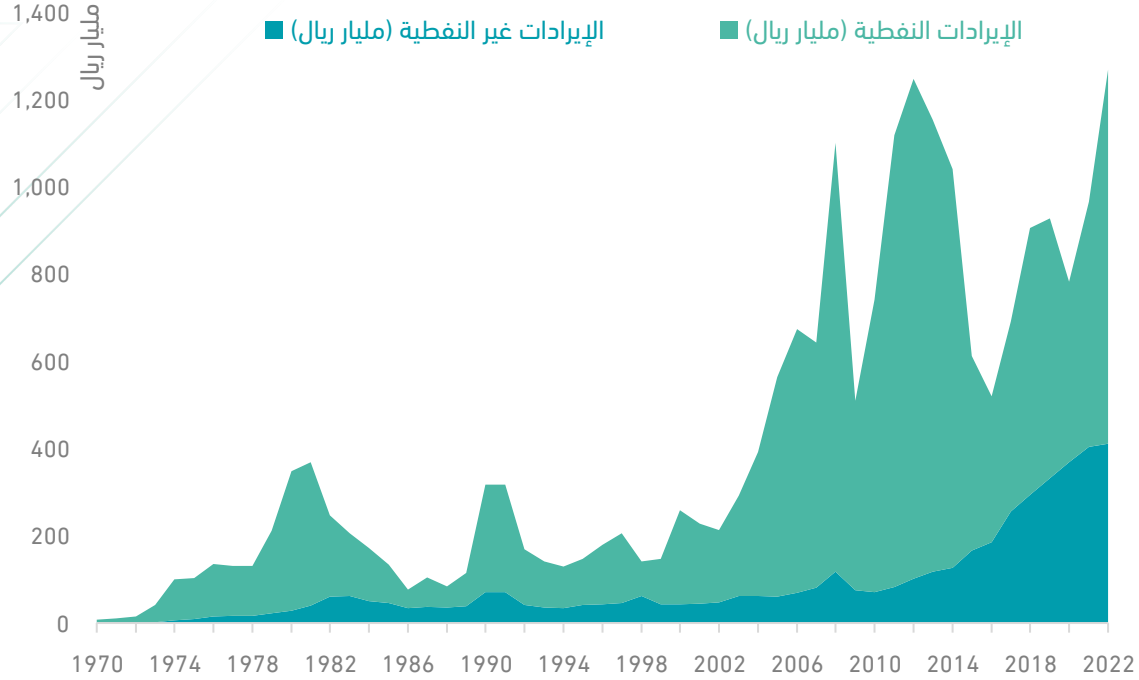

المصـدر: وزارة المالية

وساعدت الإصلاحات الضريبية بشكل كبير على زيادة الإيرادات غير النفطية، وزادت من قدرة الحكومة على تنويع مصادر إيراداتها. إذ أصبحت الضرائب على السلع والخدمات المحرك الرئيسي لنمو الإيرادات الضريبية، وهو ما يمثل نحو 64% من إجمالي الإيرادات غير النفطية، وسط ارتفاع ضريبة القيمة المضافة إلى جانب توسع الإنتاج والمبيعات في الصناعات غير النفطية. لذلك، نمت الإيرادات غير النفطية كنسبة من الإنفاق الحكومي من 17% في عام 2015م إلى 35% في عام 2022م، ولكنها لا تزال منخفضة، مقارنة بالمعايير العالمية بما في ذلك دول مجموعة العشرين التي تتجاوز مساهمة الإيرادات غير النفطية 70% في إجمالي النفقات. لكن، يجدر الإشارة إلى أن تنويع الإيرادات الحكومية عن طريق زيادة عدد ومعدلات الضرائب يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الاستهلاك والاستثمار الخاص. كما أنه من المحتمل ألا يُساهم تعزيز الإيرادات غير النفطية في تعويض آثاره الجانبية السلبية إذا لم تتمكن الحكومة من رفع كفاءة الإنفاق وضمان النمو الاقتصادي المستدام للقطاع الخاص وسط الإصلاحات الجارية. لكن في ظل جهود الحكومة المستمرة على تنويع الاقتصاد، من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات ذات الارتباط المباشر بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، بما يؤدي إلى استمرار نمو الإيرادات، مدفوعة أيضاً بتوقعات التعافي الاقتصادي المحلي والعالمي على المدى المتوسط بعد انحسار آثار جائحة كوفيد -19، تعبر عن النهج المُتبع في السياسات المالية الداعمة لرفع كفاءة الإنفاق، والدور الفاعل لصندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية، وبرامج التخصيص، وإتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير إدارة المالية العامة، التي ستسهم في زيادة كفاءة وفاعلية مستويات الإنفاق.

الرسم البياني 5.3
الإيرادات غير النفطية للمملكة

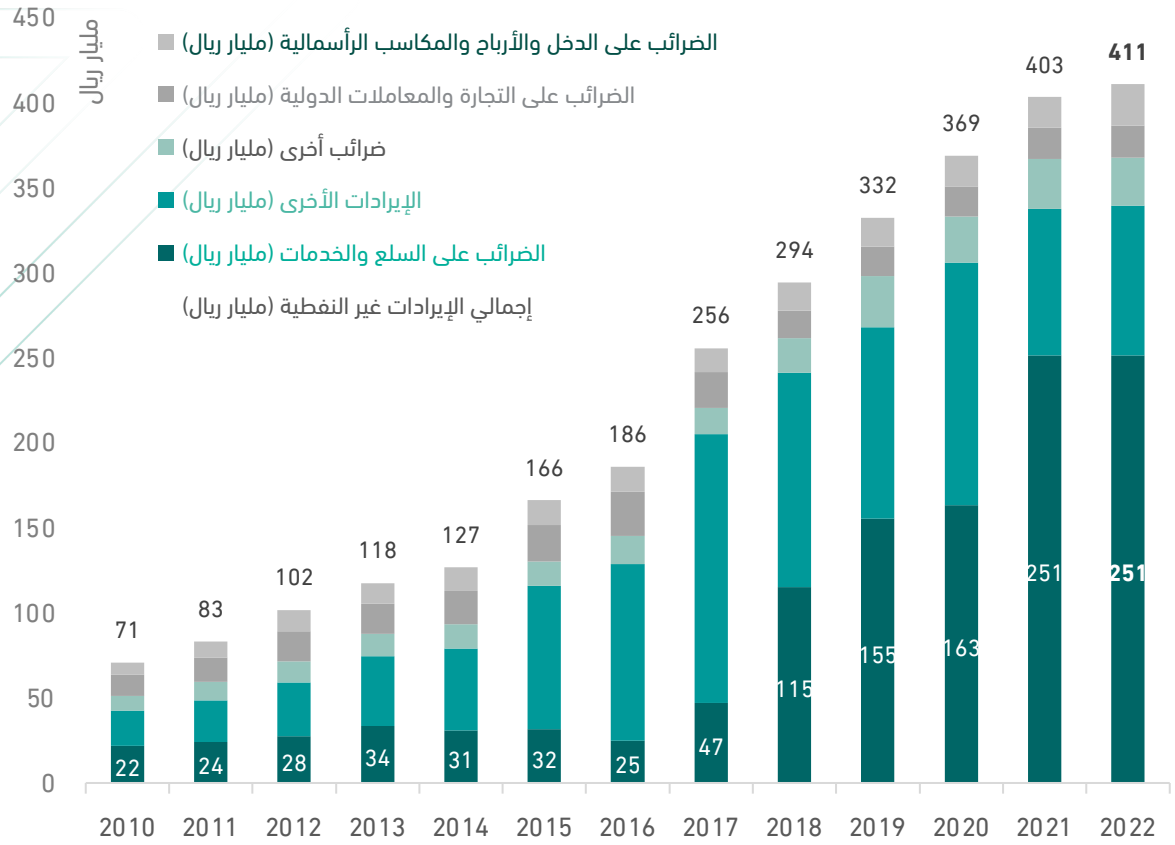

المصدر: وزارة المالية

لعبت سياسة ترشيد النفقات الحكومية دوراً أساسياً في الإصلاحات المالية وخاصة من خلال رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، حيث استمرت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي في التراجع للعام الرابع على التوالي، حيث بلغت نحو 11% في عام 2021م انخفاضًا من نحو 29% في عام 2011م. ووفقًا لآخر بيان للموازنة العامة للمملكة، بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الإنفاق الحكومي 12.3% في عام 2022م في ظل ارتفاع الإيرادات، تزامناً مع استمرار انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لسياسات الترشيد في النفقات. فإن هذا التباطؤ في النفقات الرأسمالية يهدف إلى بناء أساس متين تستطيع من خلاله الصناديق الاستثمارية ومنشآت القطاع الخاص أن تسهم في قيادة المشاريع الرأسمالية، بعد الإنجازات الحكومية المتميزة في تطوير البنية التحتية خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، فإن هذا التراجع في النفقات قد يزيد من الضغط على القطاع الخاص ويؤثر على التنمية الاجتماعية. فعلى عكس القطاع الخاص الذي يُحفزه بشكل أساسي تعظيم الأرباح على المدى القصير، فإن القطاع الحكومي يُركز في الأساس على تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. لذلك، إن استمرار الحكومة في التركيز على تحسين الرعاية الاجتماعية من خلال زيادة وتنويع استثماراتها في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبنية التحتية، يعد الطريقة المثلى للقضاء على الفقر والتفاوت في الأجور وعدم المساواة الاجتماعية.

الرسم البياني 6.3
تراجع النفقات الرأسمالية

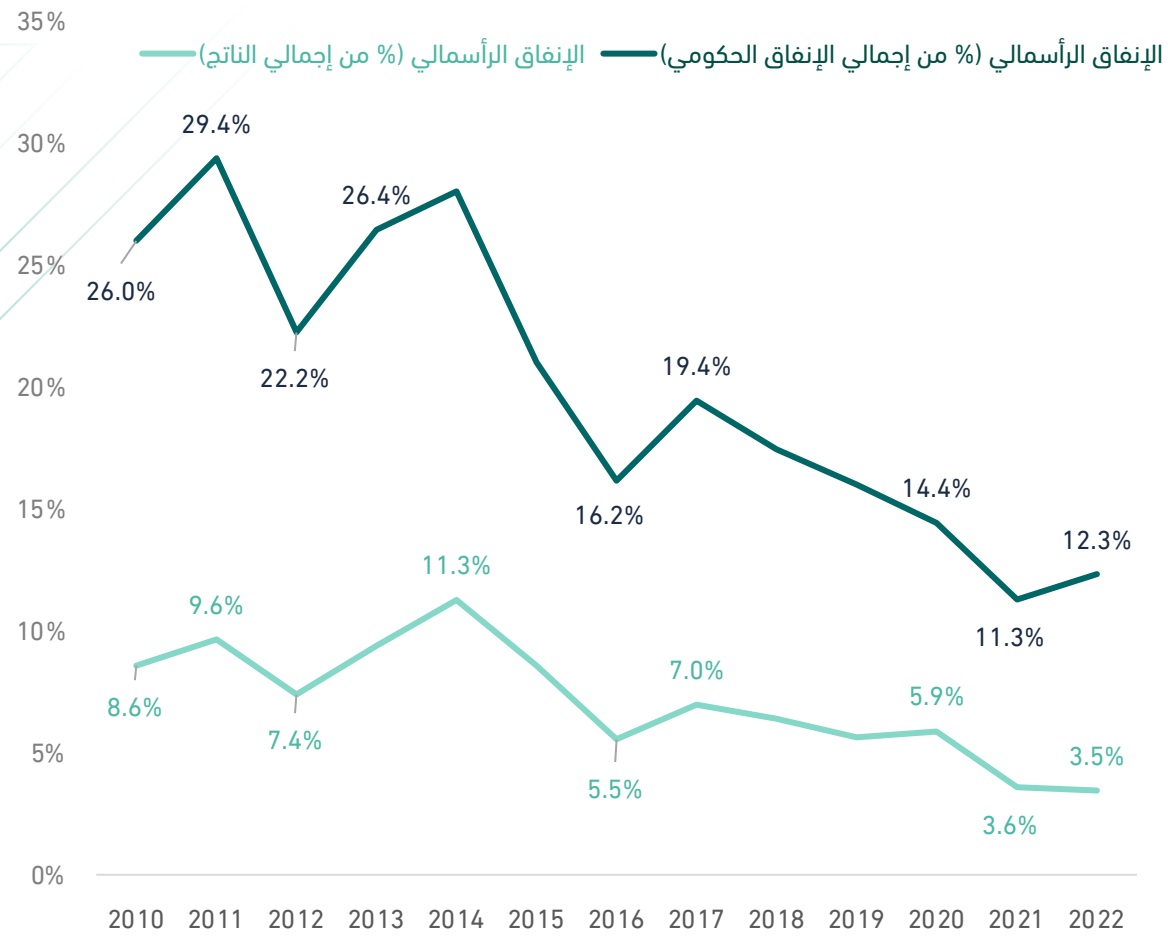

المصدر: وزارة المالية

تشكل التحديات العالمية الراهنة وغير المتوقعة ضغطاً على استقرار الوضع المالي والحفاظ على ميزانية متوائمة. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتنويع ميزانية الحكومة بعيداً عن قطاع النفط، لا يزال ميزان المالية العامة يعتمد على أسعار النفط، الذي يظل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية. إذ تسبب انهيار أسعار النفط خلال جائحة كوفيد-19 إلى حدوث عجز في الميزانية، على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإيرادات غير النفطية، والتي بلغت مساهمتها في إجمالي الإيرادات مستوى قياسياً عند 47% في عام 2020م. وقد يؤدي هذا الاعتماد على أسعار النفط (إذا استمر) إلى مزيد من الانكشاف على تقلبات الأسوق العالمية، ما يقلل بالتالي من مرونة اقتصاد المملكة في مواجهة الصدمات المستقبلية.

الرسم البياني 7.3
ارتباط ميزانية المالية العامة بأسعار النفط

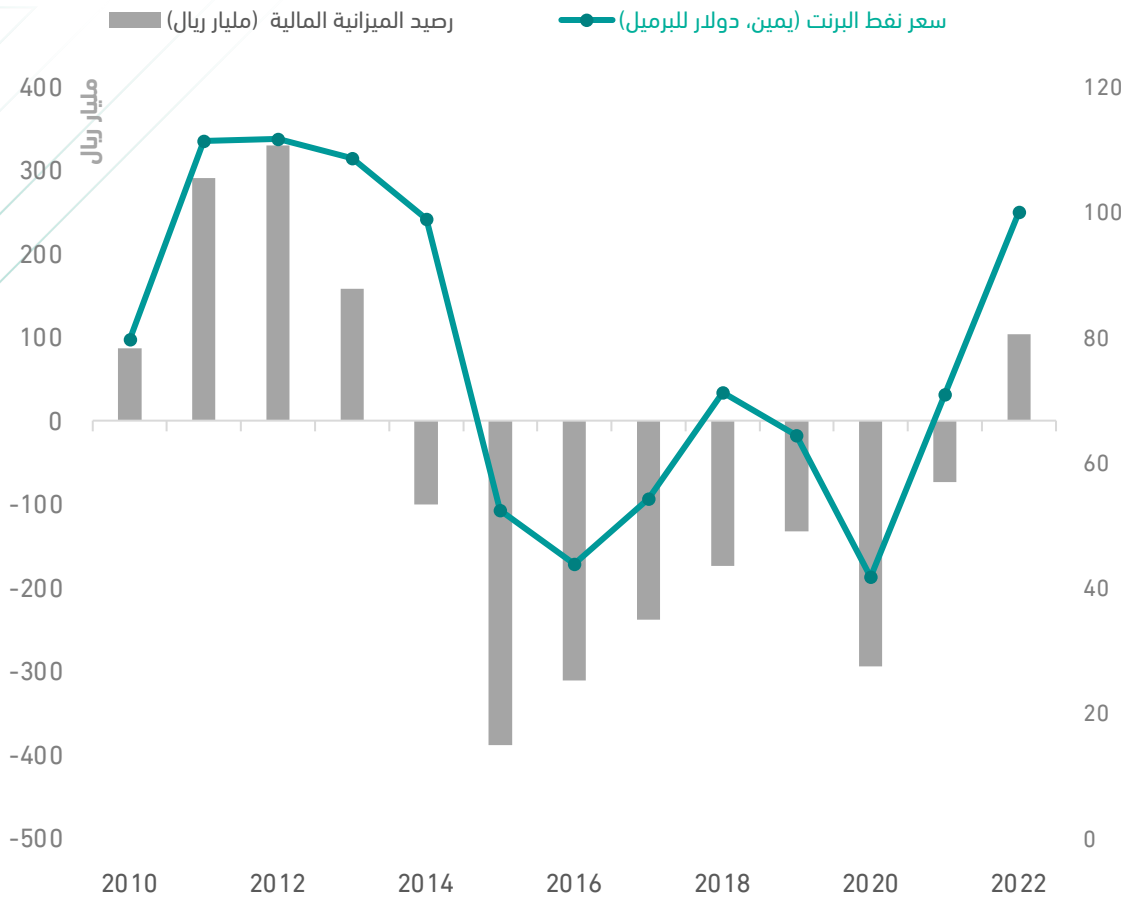

المصدر: وزارة المالية

وتُعد "القواعد المالية" للسياسة المالية من أهم الأدوات المعتمدة عالمياً لتحقيق الاستدامة المالية وتفادي صدمات القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي. ووفقا للمعايير العالمية، تهدف هذه "القواعد المالية" إلى تحييد تقلبات أسواق الطاقة العالمية من خلال وضع آلية تسعير النفط لأغراض الميزانية وتحديد سقوف للإيرادات، اعتماداً على متوسط أسعار النفط التاريخية والمستقبلية، وتوجيه جزء من الفوائض المالية إلى صندوق لموازنة الميزانية وصندوق آخر للتنمية المحلية، بالإضافة إلى صندوق للاستثمارات الخارجية طويلة الأجل يُخصص للأجيال القادمة. كما تَحُث هذه القواعد على تبني ميزانيات لمدة 3 سنوات، وفق خطط تنموية على المستوى القطاعي متوسطة الأجل، وليس لسنة واحدة فقط، كما جرت العادة. الأمر الذي قد يساعد القطاع الخاص في معرفة توجهات الإنفاق الحكومي، من أجل تعزيز قدرته على تخطيط استثماراته بوضوح أفضل ومخاطر أقل. وبالتالي، ستساهم القواعد المالية والميزانيات متوسطة الأجل في تحفيز الاستثمار الخاص ورفع ثقة المستثمرين، ما قد يساعد على تحقيق التنمية المستدامة للمملكة.

وبسبب التحديات التي واجهها الاقتصاد السعودي جراء ضغوطات الاقتصاد العالمي وللحفاظ على مرونته لمواجهة الصدمات، زادت المملكة من إصدارات الدين العام منذ أواخر عام 2015م، بعد أن أصبحت تلعب دوراً رئيسياً لتغطية عجز الميزانية واحتياجات المملكة دون الحاجة بالضرورة إلى استنزاف الاحتياطيات أو صناديق الاستثمارات. إذ ارتفعت نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي من 5.8% في 2015م إلى 32.4% في 2020م، ثم استمر في الانخفاض إلى 23.8% في عام 2022م، نظراً لتحقيق فائض في الميزانية بدعم من أسعار النفط المرتفعة. ويذكر أن خطة الاقتراض السنوية للمملكة، حسب تقديرات ميزانية عام 2023م، تتوقع انخفاض مستوى الدَّيْن خلال السنوات المقبلة، حيث سيقتصر إصدار الدين على تمويل الاستحقاقات الحالية، وهو ما قد يعني تراجع نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي إلى أقل من 23% في عام 2025م، في ظل الارتفاع المرتقب للناتج المحلي الإجمالي للمملكة في السنوات الثلاث المقبلة. وتعد هذه النسبة منخفضة، وفقا للمعايير الدولية وأقل من نسب الدين لبعض الدول ذات التقييم الائتماني المشابه للمملكة. ويسمح ذلك للمملكة بزيادة إصداراتها من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية دون التأثير على استدامة ميزانية الحكومة واستقرار الاقتصاد الكلي للمملكة، خاصة أن الديون المحلية تشكل نحو 60% من إجمالي الدَّيْن العام، ما يقلل الانكشاف على الأسواق العالمية. ولكن، ينبغي الاقتراض بمراعاة قيمة إجمالي الدَّيْن طالما أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متدنية، مقارنة بالدول الأخرى.

الرسم البياني 8.3
إصدارات المملكة من الدَّيْن العام

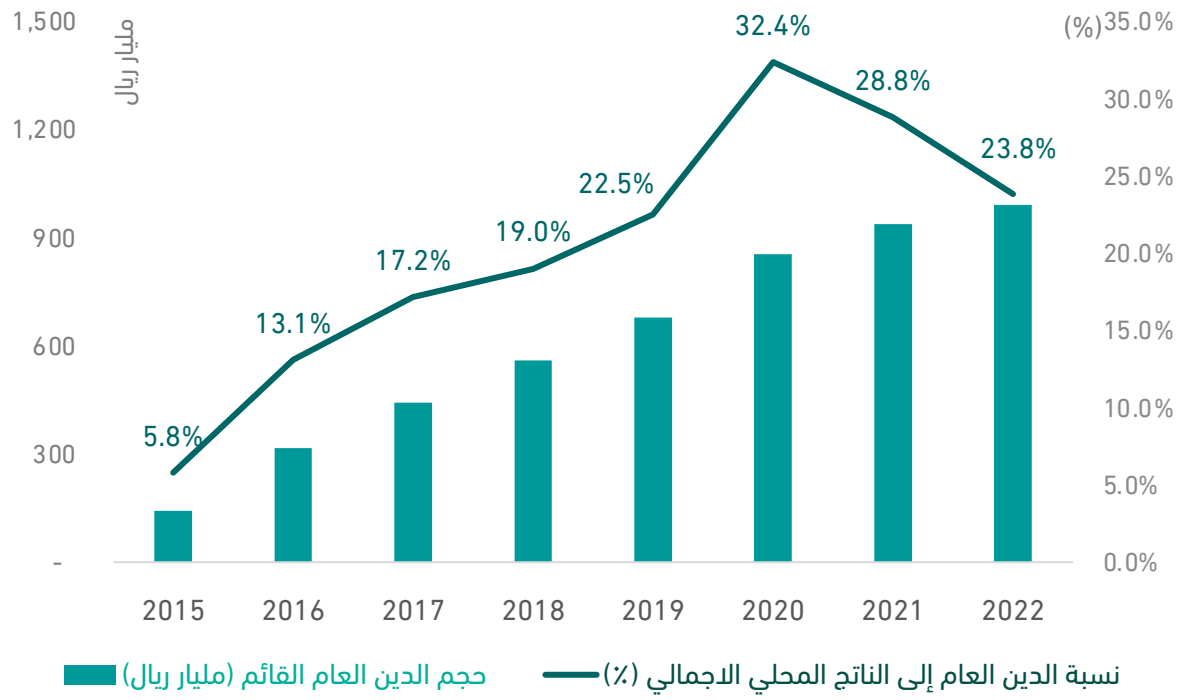

المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين

في ظل الارتفاعات المستمرة لأسعار الفائدة عالمياً لمواجهة تحدي التضخم، فإن ارتفاع مستويات الدين بشكل متسارع قد يزيد من قيمة تكلفة الدَّيْن التي ستُقلص من حجم الإنفاق التنموي من ضمن بنود الميزانية طوال سنوات الاقتراض. لذلك، يجب أن نحافظ على مستويات دين منخفضة، وذلك لأن الوصول لنقطة عدم استدامة الدين، قد يُنذر بتحديات اقتصادية مثل إضعاف قدرة المملكة على الإنفاق الرأسمالي أو اللجوء إلى استخدام الاحتياطيات النقدية بوتيرة عالية أو عدم التمكن من الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال مقابل الدولار، أو ارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير، أو إيقاف خط سير المشاريع التنموية النوعية بالمملكة. ومن أجل تفادي كل هذه المخاطر، يبقى التحدي الجوهري للمملكة هو التوصل إلى المزيج الصحيح بين تمويل المشاريع الرأسمالية لدعم الاقتصاد وبين ضمان استقرار الدَّيْن لتحقيق الاستدامة المالية، في بيئة يسودها معدلات فائدة مرتفعة وتضخم متزايد.

نجحت المملكة بإدارة الدَّين خلال السنوات السابقة، سواء من ناحية الإقبال المتزايد على الإصدارات أو حجمها أو حتى التسعير وآجال الاستحقاق الممتدة. إذ حققت المملكة إنجازات كثيرة من أجل تعزيز سياسة الدَّين العام، وتطوير الأدوات والمنهجيات لسداد الدين العام، من أبرزها تنويع قاعدة المستثمرين، ودخول أسواق دين عالمية مثل سوقي الدولار واليورو. إذ تمكنت المملكة من إصدار أكبر شريحة باليورو خارج "منطقة اليورو" بعائد سلبي وانضمامها لمؤشر "فوتسي راسل" لصكوك الدول الناشئة. وجاء ذلك بفضل عدة إجراءات اتخذتها هيئة السوق المالية والجهات المعنية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، ومن أهمها إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية لجميع فئات المستثمرين في السوق المحلية في عام 2018، والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين خلال عام 2020م. كما تم خلال العام نفسه إعفاء المُصدرين الراغبين في طرح أدوات دين طرحاً عاماً من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة عند تقديم طلب التسجيل ودراسة الطلب عند التسجيل، وذلك حتى نهاية عام 2025م، ما أتاح قناة إضافية للمستثمرين الأجانب للاستثمار في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلية. ولكن، يجدر الإشارة إلى أن الاستدامة المالية لا تقتصر فقط على نجاح الإصدارات من الدَّيْن العام وتوفير التمويل اللازم، بل تعتمد أيضا على تحسين جودة إنفاق الدَّيْن التي تتناسب طردياً مع استدامته. هذا يعني أن كل ريال يتحصل عليه عن طريق الدَّيْن يجب أن يتم صرفه بكفاءة لضمان عوائده على المدى المتوسط والطويل، وإلا قد يتحوَّل الدَّيْن إلى عبء يتراكم مع مرور السنين، ما قد ينتج عنه كرة ثلج من الديون التي تتعاظم مع كل إصدار تلو الآخر لتثقل كاهل الاقتصاد.

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها المملكة في سبيل تحقيق الاستدامة المالية، ما زال هناك العديد من التحديات والمخاطر الرئيسية لضمان التنمية المستدامة. إذ لا بد من المحافظة على الاستدامة المالية في المملكة، وذلك لأن الاستدامة المالية شديدة التأثر بعوامل كثيرة جراء ارتباط الاقتصاد السعودي القوي بالاقتصاد العالمي، ومن أبرزها تقلبات أسعار النفط واستدامة نمو القطاع غير النفطي وكفاءة إدارة الدين العام. لذلك، يجب أن تستمر السياسة المالية للمملكة في التركيز بشكل أكبر على إدارة عائدات النفط المرتفعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، مع الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030. كما يجب دعم القطاع الخاص وتعزيز مرونته لكي يكون قادراً على مواجهة اضطرابات الأسواق العالمية وتوفير إيرادات مرتفعة للمملكة تغطي تذبذب الإيرادات النفطية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى إدارة سليمة للديون لدعم السياسة المالية، من خلال تحسين مدة استحقاق الديون، وخفض تكاليف إعادة التمويل، وبناء منحنى العائد في الأسواق المحلية والدولية. هذه التدابير قد تساعد على زيادة الاحتياطيات المالية على المدى المتوسط وتعزيز مرونة المالية العامة لتفادي أو تخفيف تداعيات الأزمات والأوبئة المحتملة في المستقبل.

4 الفصل الرابع

تمكين القطاع الخاص

تسعى المملكة إلى تمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تعزيز المحتوى المحلي وتطوير الصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وتعظيم دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة. من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية وتحفيز التمويل من خلال العديد من المبادرات والبرامج، لتحفيز البيئة المواتية لجذب الشركات الكبرى وزيادة معدل خلق الوظائف ورفع نسبة التوطين في القطاع الخاص.

تمكين القطاع الخاص

يُمثل القطاع الخاص حجر الأساس في تنمية الاقتصاد الوطني، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص وظيفية متعددة. لذلك، يحظى باهتمام خاص منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تمكينه من أجل تعزيز دوره في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة على المدى الطويل. إذ تسعى المملكة من خلال برامج مختلفة إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي إلى 65% في عام 2030م، انطلاقاً من نحو 38% في 2016م، والذي يُعد المؤشر الرئيسي لنجاح خطة التحول الاقتصادي. ونظراً لكون هذا الأمر يمثل تحدياً كبيراً ويتطلب أن يتم تنفيذ معظم البرامج من خلال القطاع الخاص أو بالشراكة معه، أطلقت المملكة عدة أنظمة وتشريعات لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، والتي شملت توسيع مصادر التمويل للشركات، وتحسين سياسات سوق العمل، وتطبيق نظام الإفلاس وتسهيل ملكية الأجانب، وملتقيات الاستثمار السنوية. ونتيجة للإصلاحات الجارية، بدأت ملامح التحول تظهر جلية في بيئة الأعمال في المملكة، حيث تحسن ترتيب المملكة في التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لتصل إلى المركز الثامن على مستوى مجموعة العشرين لعام 2020م.

الرسم البياني 1.4
مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد المملكة

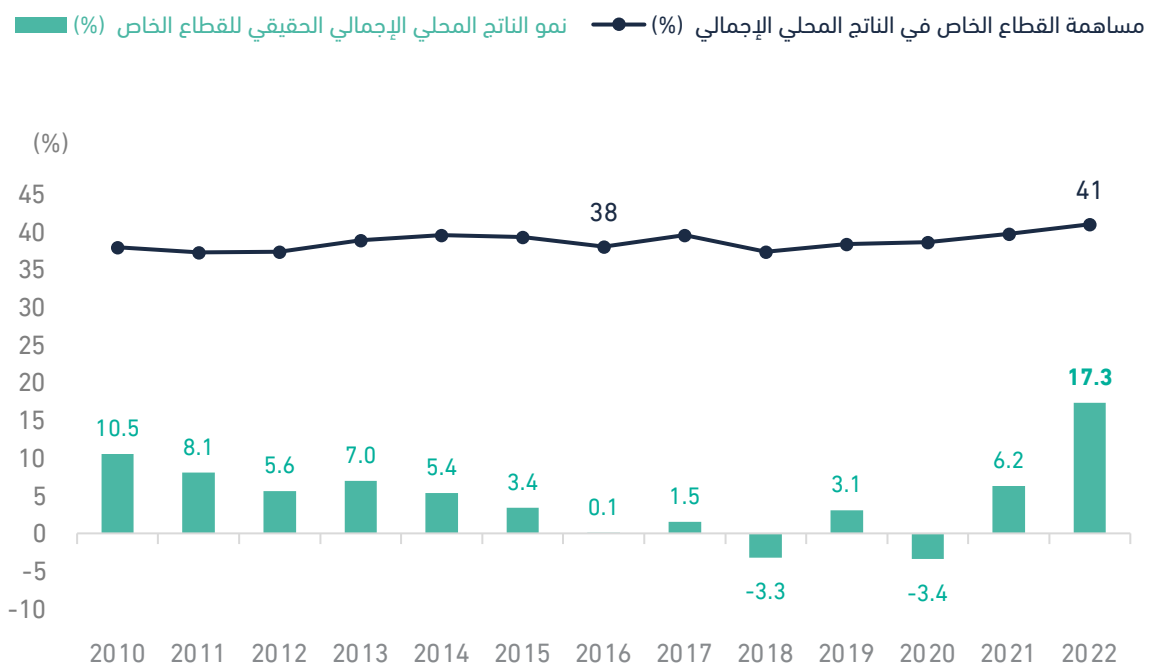

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط

وفي ظل تحسن بيئة الأعمال وتلاشي تداعيات الوباء، واصل القطاع الخاص انتعاشه خلال عام 2022م، حيث أفادت الشركات بتحسن ظروف الطلب وزيادة الطلبات الجديدة. إذ أظهر مؤشر مديري المشتريات في السعودية الصادر عن مؤسسة "ستاندرد آند بورز غلوبال" (S&P Global) الذي يرصد أداء القطاع الخاص غير النفطي، استمرار توسع اقتصاد المملكة منذ أغسطس 2020م. حيث سجّل متوسط مؤشر مديري المشتريات لعام 2022م، 56.5 نقطة، مقارنةً بـ 55.8 لعام 2021م، ما يدل على استمرار انتعاش القطاع الخاص بعد تجاوز آثار الجائحة، ويعزى هذا الانتعاش إلى تحسن ظروف الطلب وسط نمو الأعمال الجديدة وتراجع الضغوط التضخمية خلال النصف الثاني من عام 2022م. وساهم هذا الانتعاش بشكل خاص في ارتفاع ملحوظ في المشتريات، بمعدل هو الأسرع منذ سبع سنوات، إضافة إلى زيادة حجم المخزون وخلق فرص العمل. كما ظلت ثقة الشركات في العام المقبل قوية للعام القادم، ما يعكس الآمال في استمرار النمو القوي في الطلبات الجديدة على الرغم من الضغوط الاقتصادية العالمية المتزايدة.

الرسم البياني 2.4
مؤشر مديري المشتريات في السعودية

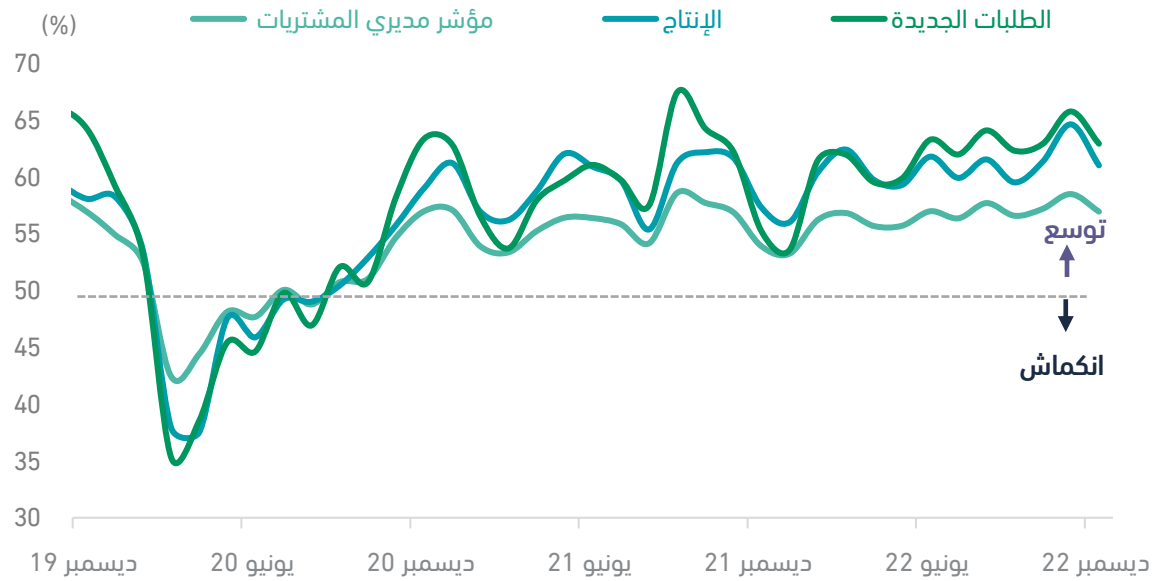

المصدر: ستاندرد آند بورز غلوبال (S&P Global)

ونظرا لأهميتها في تطوير وتنويع القطاع الخاص، أعطت المملكة أولوية واهتمامًا كبيراً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% حالياً إلى 35% بحلول 2030. لذلك، اتخذت المملكة العديد من الإجراءات لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وريادة الأعمال والابتكار، من خلال إطلاق مسرعات الأعمال في عدد من المناطق في المملكة، تزامناً مع إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية أمام هذه الشركات وتحفيز التمويل والإقراض. وبفضل عدد من المبادرات والبرامج، تضاعف تقريباً عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من نحو 448 ألف منشأة في 2016م إلى أكثر من 978 ألف منشأة في عام 2022م، وبزيادة بلغت 9.7% مقارنة بالعام الماضي. وتتمركز أغلبها في منطقة الرياض بنسبة 40.1% من إجمالي المنشآت، بينما تضم منطقة مكة المكرمة 19.3% منها، والمنطقة الشرقية 11.3%.

ومن ضمن محفزات القطاع، ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة في عام 2022 بنسبة 24.5% مقارنةً مع العام السابق، حيث بلغت 26.07 مليار ريال، مقابل 20.93 مليار ريال في عام 2021. ورغم كل الجهود المبذولة، تُشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 99.5% من إجمالي الشركات في المملكة، تُصنف ما يزيد على 85% منها كمنشآت متناهية الصغر. الأمر الذي قد يهدد استدامة نمو القطاع الخاص، نظراً لكون معظم هذه الشركات تتعثر غالباً خلال السنوات الأولى من نشأتها، حيث إنها لا تحظى بتسهيلات وامتيازات، مقارنة بالشركات الكبيرة المسيطرة على السوق، ولا تتمكن من المنافسة لصغرها ومحدوديتها، وتتأثر بشكل كبير بارتفاع معدلات الضرائب أو الأزمات الاقتصادية. كما أن غالبيتها يغلب عليها طابع العائلية أو الموسمية فقط، وتفتقر إلى أي تخطيط أو استراتيجية تسويقية. لذلك، من الضروري حصر المعوقات في قطاعات الأعمال بشكل دوري من خلال الاستبيانات والمسح الميداني والعمل على إعداد مؤشرات خاصة ببيئة أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على أهمية التواصل والتنسيق الدائم مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بكل قطاع عند اكتمال متطلبات تحديد المعوقات.

الرسم البياني 3.4
منشآت القطاع الخاص في المملكة في 2022

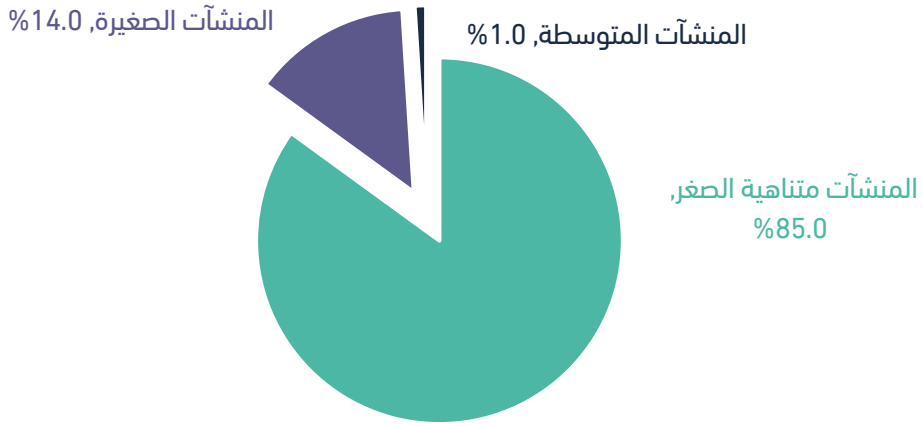

المصدر: منشآت

وكجزء هام من تمكين القطاع الخاص، يتصدر رفع مستويات المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني أولويات وأهداف رؤية السعودية 2030. إذ استهدفت المملكة تعزيز المحتوى المحلي في مختلف القطاعات، من خلال توطين إنتاج السلع والخدمات لرفع تنافسيتها وخلق فرص وظيفية مستدامة. ويُعد الهدف الأساسي من تعزيز المحتوى المحلي هو الحفاظ على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال داخل المملكة بدل إنفاقها على المشتريات المستوردة، سواء من قبل جهات حكومية أو خاصة أو حتى أفراد المجتمع السعودي. حيث أُطلقت العديد من المبادرات لدعم المنتجات الوطنية وتوسيع القاعدة الصناعية في المملكة لتشمل إنتاج سلع جديدة محلياً، من أبرزها رفع نسبة التوطين في قطاع الصناعات العسكرية، والعمل على إصلاحات للمنظومة الجمركية بهدف زيادة جاذبية الصناعات الوطنية، وتحفيز توليد فرص العمل للمواطنين مع مراعاة الميزة التنافسية للقطاعات الاستراتيجية.

ويُعد توطين الوظائف في المملكة من أهم أهداف الرؤية التي تسعى إلى توفير البيئة المناسبة لتنمية وتحفيز القطاع الخاص. إذ أسهمت قرارات توطين المهن في السعودية في ارتفاع عدد السعوديين العاملين بالقطاع الخاص إلى أكثر من 2.23 مليون مواطن ومواطنة، وخفض معدل بطالة السعوديين إلى 8% في الربع الرابع من عام 2022م، وهو أدنى مستوى تاريخي، بما يتوافق مع الخطط التي وضعتها الجهات المعنية في تخفيض نسبة البطالة تدريجياً للوصول إلى المعدل المستهدف والمقدَّر بنحو 7% بحلول عام 2030. كما واصلت المرأة السعودية تحقيق مشاركة عالية في سوق العمل لتصل مساهمة السيدات إلى معدل 38.3 % في الربع الرابع من عام 2022م، مقابل 33.6% في الربع الأول، ما يؤكد تنامي مشاركة المرأة في الاقتصاد السعودي وأهمية دورها في تحقيق رؤية السعودية. ولقد اتسم التطبيق لقرارات التوطين بالتدرج والتطور خلال السنوات الماضية، ما منح المنشآت مجالا للتأقلم واستيعاب القوى العاملة السعودية دون الإضرار بالقطاع الخاص، تزامنا مع الاستثمار في شباب وشابات المملكة، وتدريبهم وتأهيلهم لدعم احتياجات السوق السعودي. ولكن، رغم الجهود المتواصلة لتوطين الوظائف في القطاع الخاص، قد نواجه تحديات كبيرة تتجلى في تفضيل العمل في القطاع الحكومي لأسباب تتعلق بالامتيازات التي يقدمها القطاع الحكومي، مقارنة بتلك المتاحة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى أن رحيل العمالة الأجنبية في بعض القطاعات بشكل متسارع دون تعويضهم بالكفاءات المناسبة من القوى العاملة السعودية قد يؤثر على مردودية وإنتاجية القطاع الخاص على المدى القريب والمتوسط. لذلك وضمن الخطط الاستراتيجية الداعمة لتوفير البيئة المناسبة والمحفزة لنمو القطاع الخاص، والتي تعبر عن تطوير فرص مبتكرة للمستقبل، تستمر الجهات التنظيمية في تحفيز وتسريع وتيرة استقطاب الشركات العالمية الكبرى للمنافسة في الاقتصاد المحلي وخلق الفرص الوظيفية المميزة للشباب والشابات السعوديين، ضمن ركائز رؤية السعودية 2030.

الرسم البياني 4.4
مساهمة السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص

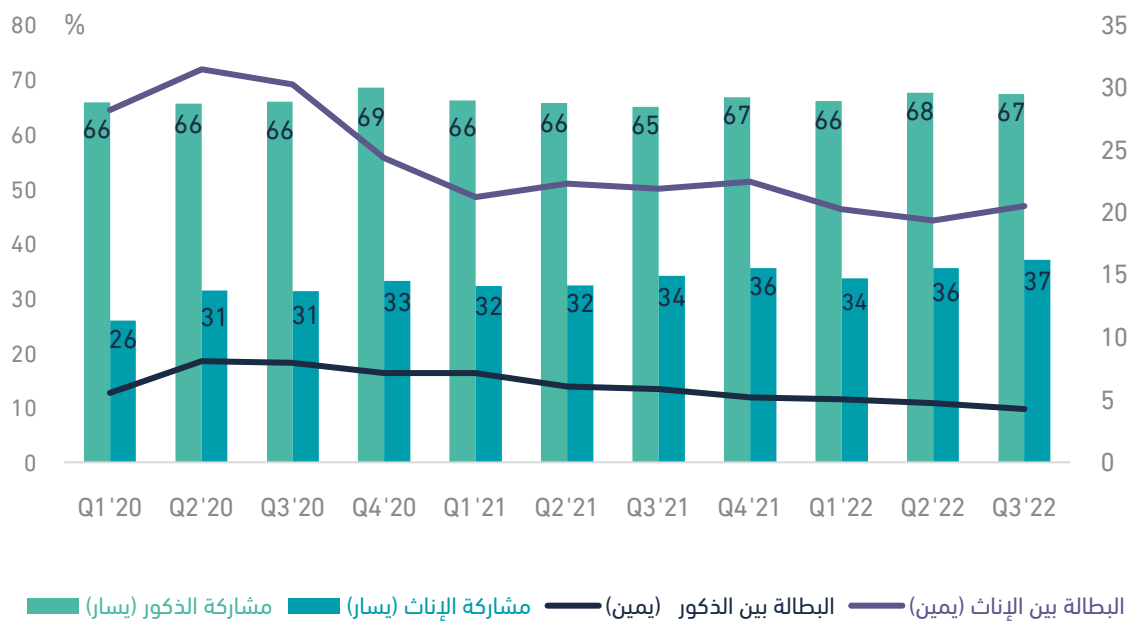

المصدر: هيئة الاحصاء العامة.

ولتخفيف العبء على الميزانية العامة للمملكة، يلعب صندوق الاستثمارات العامة دوراً محورياً كأداة رئيسية لدعم جهود تنويع الاقتصاد من خلال تمكين القطاع الخاص وإطلاق القطاعات الواعدة. إذ يستهدف الصندوق ضخ 150 مليار ريال سنويا في الاقتصاد المحلي على نحو متزايد حتى 2025م، مع التركيز على 13 قطاعا حيويا واستراتيجيا، على أن يتجاوز حجم الأصول أربعة تريليونات ريال، واستحداث 1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر. ويكمُن الدور الأساسي للصندوق في دفع الاستثمار باتجاه قطاعات جديدة تبدو مخاطرها مرتفعة للقطاع الخاص، بهدف تمهيد الطريق لتنويع الاقتصاد، ومساعدة القطاع الخاص للولوج إلى قطاعات واعدة تحمل فرصاً كامنة. ومن أهم المنجزات التي حقَّقها صندوق الاستثمارات العامة على مدى السنوات الماضية، تفعيل 10 قطاعات جديدة من خلال تأسيس أكثر من 30 شركة جديدة، تعمل في كثير من القطاعات المحلية، مثل الترفيه، والسياحة، والتجارة الإلكترونية والصناعات العسكرية، والاستثمار في صناديق الشركات الناشئة، ما أسهم في استحداث ما يزيد على 365 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة بنهاية عام 2020م. وبناء على ذلك، تمكن الصندوق من مضاعفة حجم أصوله ثلاث مرات تقريبا إلى نحو 1.5 تريليون ريال، وفق أحدث البيانات، ورفع نسبة العائد للمساهمين إلى 8% خلال الأعوام 2018م-2020م، مقارنة بـ3% للأعوام 2014م-2016م. ولكن تجدر الإشارة، إلى أن مشاركة صندوق الاستثمارات العامة في تنمية وتعظيم دور القطاع الخاص يظل صحياً وسليماً على أساس شرطين. الأول أن يكون محدوداً ومؤقتاً زمنياً بهدف تقليل مخاطر القطاعات الجديدة وفتح المجال للقطاع الخاص، والثاني أن يكون بعيداً عن القطاعات التقليدية والمضمونة التي تحقق فيها الشركات حالياً أقصى إنتاج متاح. وذلك، ضمن الجهود لمراقبة مؤشرات أداء الصندوق في تلك، كما تضمنت الرؤية سياسات لتطوير القطاع المالي بهدف تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، لمواكبة التحولات الكبرى التي تشهدها المملكة، مما سيساهم في دعم نمو القطاع الخاص ودعم تنمية الاقتصاد الوطني. ويهدف ذلك إلى تحقيق الترابط والتكامل بين منظومة القطاع المالي، مع توظيف أدوات مبتكرة في تطوير وإدارة الخدمات، من أجل أن تكون المملكة ضمن أكبر المراكز المالية عالمياً بحلول عام 2030. وتعد المؤسسات المصرفية السعودية من أهم محركات الاقتصاد السعودي، حيث ساهمت في توظيف الكوادر الوطنية وزيادة وتدوير رأس المال ودعم مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص بالقروض التي ساهمت في توسع مشاريعها. وتزامنا مع انتعاش القطاع الخاص، استمر ارتفاع الإقراض المصرفي للقطاع الخاص في المملكة، ليسجل نمواً بنحو 13% بنهاية عام 2022م، وليبلغ نحو 2.3 تريليون ريال، وفق أحدث تقرير شهري الصادر عن البنك المركزي السعودي. كما تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع حاجز المليون جهاز، تزامناً مع ارتفاع حصة المدفوعات الإلكترونية إلى نسبة 57% لعام 2021م متجاوزة المستهدف الذي حدد بـ55%. أما فيما يخص السوق المالية السعودية، فقد تم تحقيق العديد من التطورات التي تهدف إلى تطوير القطاع المالي، ومن أهمها إدراج وطرح 20 شركة، ليرتفع عدد الشركات المدرجة إلى أكثر من 220 شركة، مع إمكانية إدراج عدد أكبر من الشركات في السنوات المقبلة، ما قد يساهم في رفع جاذبية السوق المالية وتوفير السيولة اللازمة لتمويل وتطوير القطاع الخاص. وكذلك تستمر الصناديق الصناعية المحفزة للقطاع الخاص مثل صندوق التنمية الصناعية، في تحفيز تمويل هذه القطاعات المختلفة مثل التعدين، الطاقة، الصناعة والخدمات اللوجستية. وتقديم البرامج المتميزة مثل تقديم الأرض والقرض لتحفيز القطاع الخاص على توسيع الاستثمار. وكذلك برامج الاستثمارات المختلفة مثل "تيسير" الذي يدعم ازدهار القطاع الخاص و"استثمر في السعودية" الذي يبرز القطاعات الواعدة والفرص المتاحة للقطاع الخاص.

الرسم البياني 5.4
تطور قروض القطاع الخاص في المملكة

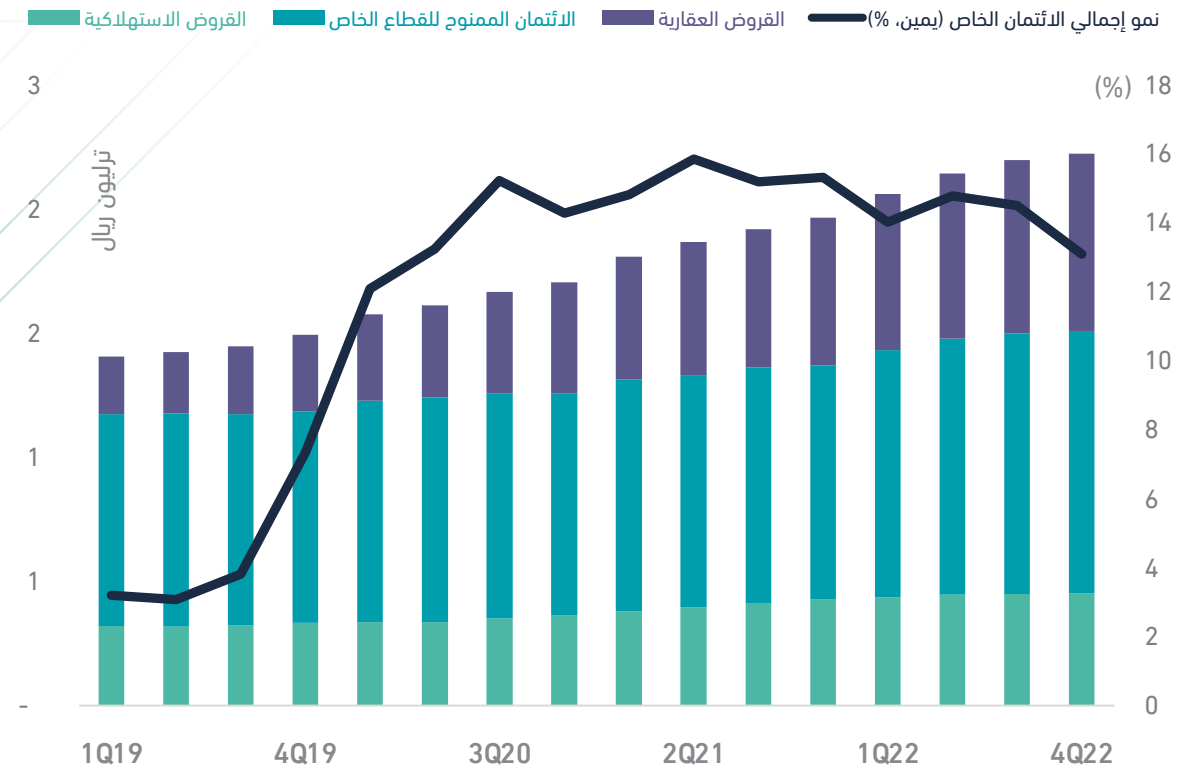

المصدر: البنك المركزي السعودي

حققت برامج تمكين القطاع الخاص دفعة قوية للصادرات غير النفطية التي استفادت من تمكين الشركات السعودية من الوصول إلى الأسواق العالمية، وتطوير شراكات استراتيجية مع الأسواق العالمية. إذ سعت المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 إلى رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي قيمة الناتج المحلي، من خلال تحسين كفاءة بيئة التصدير وتقديم الحوافز للمصدرين، وتشجيع المنتجات السعودية، والرفع من جودتها التنافسية لتسهيل وصولها إلى الأسواق الدولية. وخلال الأعوام القليلة الماضية، برزت أهمية تنمية الصادرات السعودية غير النفطية في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية وتعزيز مرونة الاقتصاد السعودي، خاصة خلال فترة تدني أسعار النفط. ولقد سجلت السعودية رقماً قياسياً في صادراتها غير النفطية خلال عام 2021م، وذلك بعدما بلغت نحو 277 مليار ريال بارتفاع قدره 34.5%، مقارنة بعام 2020م. كما واصلت الصادرات السعودية غير النفطية تألقها في الربع الثاني والثالث من عام 2022م، لتبلغ قيمتها 78.4 مليار ريال، بزيادة نسبتها نحو 13% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويعزى هذا الانتعاش إلى نمو الصادرات من منتجات الصناعات الكيماوية واللدائن والمطاط، والمعادن، التي تشكل نحو 80% من الصادرات غير النفطية. ولكن، يجدر الإشارة إلى أن "المنتجات الكيماوية" التي تشكل نحو 36% من الصادرات غير النفطية، تتأثر أسعارها بأسعار النفط العالمية، ما يزيد من انكشافها على تقلبات الأسواق العالمية.

لذلك، على المملكة مواصلة تنويعها لاقتصادها غير النفطي ودعم صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في القطاعات الواعدة، من أجل تحقيق استدامة لمصادر الدخل. كذلك أيضاً من أجل تمكين الصادرات السعودية للوصول للأسواق العالمية، تستثمر الهيئات المختصة أهداف مبادراتها المعلنة لخلق بيئة مثمرة للمصدرين المحليين، وتطوير قدرات التصدير للقطاع السعودي ورفع درجة منافسته في الأسواق العالمية. وذلك ضمن المبادرات الرائدة في دعم الصادرات السعودية مثل تأسيس بنك الاستيراد والتصدير السعودي، والترويج لمنتجات المصدرين السعوديين، والعديد من المبادرات التي تقدمها الهيئات المختصة لتحفيز الصادرات غير النفطية. وذلك تماشيًا مع أهداف تطوير المحتوى المحلي داخليًا.

الرسم البياني 6.4
أهمية منتجات الصناعات الكيماوية في الصادرات غير النفطية

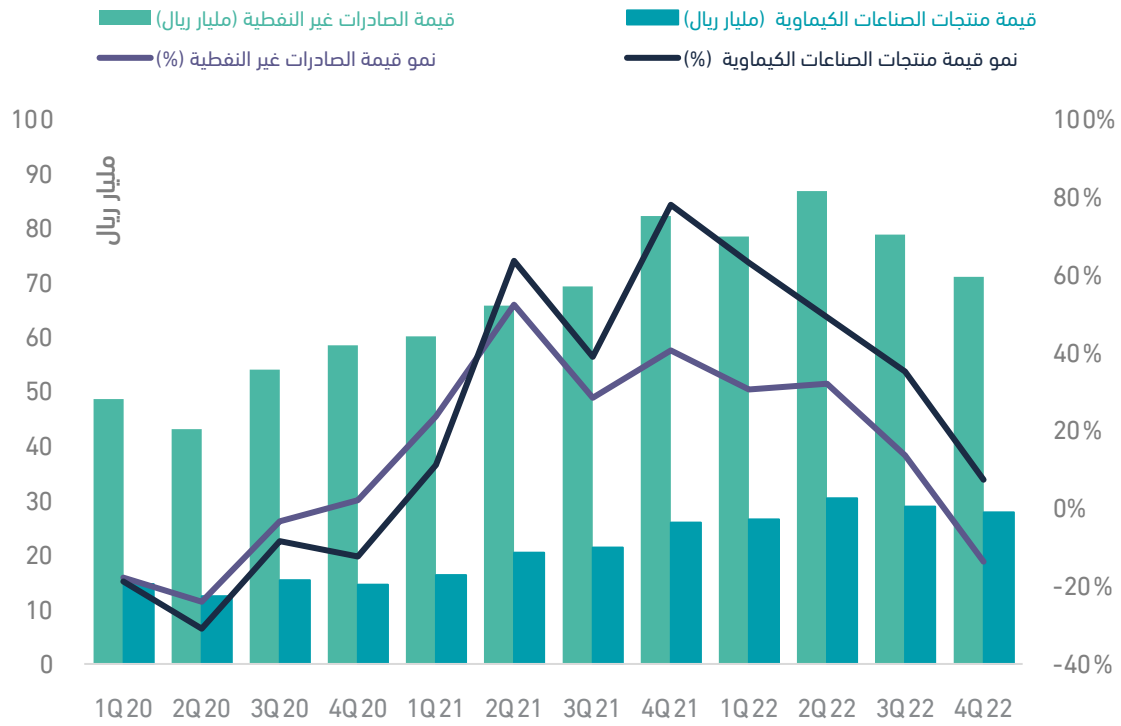

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

5 الفصل الخامس

جاذبية الاستثمار

تهدف المملكة لخلق حقبة حديثة ومزدهرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولذلك أطلقت المملكة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تمكين المستثمرين من الوصول إلى الفرص الاستثمارية، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها، تزامناً مع تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في انتعاش قطاع الاستثمارات بقوة في عام 2022م بدعم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

جاذبية الاستثمار

تسعى المملكة في إطار رؤيتها 2030 لتعزيز اقتصادها وتنويع مصادر دخلها، من خلال توفير وتطوير الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي وجذب المستثمرين الأجانب. لذلك، أطلقت المملكة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تمكين المستثمرين من الوصول للفرص الاستثمارية، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها، تزامناً مع تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص. وقد نجحت المملكة في إنجاز ما يقارب 555 إصلاحاً في خدمات المستثمرين، من أبرزها تقليص مدة البدء بالعمل التجاري إلى 30 دقيقة فقط بدلاً من 15 يومًا، وتقليل مدة استخراج السجل التجاري لتصبح 180 ثانية فقط. كما وفرت الحكومة للمستثمرين المساعدة من خلال تقديم الدعم المالي والضريبي، والعديد من الخدمات الأخرى. ومن نتائج هذه الإصلاحات، تقدم مركز المملكة في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال 2020م" الصادر عن البنك الدولي بـ 29 مرتبة، لتحقق المركز الـ 63 عالمياً. وتتطلع المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية بحلول عام 2030، وهي: مضاعفة حجم الاستثمار ليصل إلى 2 تريليون ريال سعودي أو ما يعادل 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعفة إجمالي الاستثمارات المحلية لتصل إلى زيادة سنوية تعادل 9%، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقارب 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وتستهدف المملكة أيضًا في ضوء رؤية السعودية 2030، تحفيز بيئة جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال البرامج المختلفة مثل برنامج شريك، الذي يهدف لتمكين الاستثمارات المحلية للشركات، ما يحقق استفادة للمنظومة الاقتصادية للمملكة ويشمل الاستفادة غير المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الأخرى من خلال الأثر الذي سينتج عبر سلاسل القيمة والإمداد من خلال رفع الشركات الكبرى لاستثماراتها. ويتوقع لأثاره المختلفة أن يساعد القطاع الخاص على المساهمة بنسبة 65% في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م.

ورغم تبني السياسات والإصلاحات المناسبة لتعزيز البيئة الاستثمارية منذ انطلاق الاستراتيجية الاقتصادية في العام 2016م، أعاقت الأزمات الاقتصادية وجائحة كوفيد -19 تحقيق بعض المستهدفات الأولية بحلول العام 2020م. إذ شهدت هذه الفترة هشاشة الاقتصاد العالمي وسط ضعف الطلب وانهيار أسعار النفط، ما أدى إلى ضعف تدفق الاستثمارات عالمياً وتردد الشركات العالمية في دعم المشاريع الكبرى. وجاءت جائحة فيروس كوفيد–19 لتزيد من تفاقم الوضع العالمي منذ بداية عام 2020م، حيث انخفضت معدلات الاستثمار للقطاع الخاص غير النفطي بشكل حاد في المملكة. لذلك، لجأت الحكومة إلى آليات الاستثمار الخاصة بها لدعم المشاريع والشركات المحلية بدلاً من جلب مزيد من المستثمرين الأجانب، وخاصة صندوق الاستثمارات العامة، الذي استثمر 84 مليار ريال في الاقتصاد المحلي خلال عام 2021م ويستهدف استثمار 150 مليار ريال في عام 2022م. هذه الإجراءات ساهمت في تعافي الاستثمار في عام 2021م وانتعاشه بقوة في العام الحالي تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في فعالية الإصلاحات المعتمدة. إذ سّجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي نحو 225 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م، بارتفاع يقدر بنحو 27.1% مدفوعاً بارتفاع كل من تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الخاص والحكومي بنحو 28.6% و8.9% على التوالي.

ولا تزال المملكة تعمل على تحفيز الشركات المحلية على دعم القطاع الخاص، حيث تم إطلاق برنامج شريك في مطلع عام 2021، الذي يهدف إلى تشجيع شركات القطاع الخاص الكبرى على زيادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي بحلول عام 2030، من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة وغيرها من المساعدات.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الاقتصاد السعودي ويُشكل أولوية في أجندة المملكة لارتباطها الوثيق بتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. إذ واصل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى المملكة ارتفاعه للعام الخامس على التوالي والأعلى منذ عام 2015، في حال استبعاد عام 2021 الذي شهد صفقة "أرامكو" البالغة 46.5 مليار ريال. ولقد جذبت السعودية استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 29.6 مليار ريال خلال العام 2022، لتبلغ نحو 168.4 مليار ريال منذ إطلاق الرؤية في عام 2016، ما يعكس الثقة العالمية في الاقتصاد السعودي ومستقبله وفرص الاستثمار الضخمة والعوائد المجزية بالتزامن مع النجاح المستمر لرؤية السعودية 2030. وفي هذا السياق، تستهدف المملكة زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 100 مليار دولار بحلول 2030. ويأتي ذلك في ظل الجهود التي تبذلها الدولة لتذليل عقبات الاستثمار الأجنبي في المملكة وإتاحة فرص استثمارية ضخمة في ظل رؤية السعودية 2030، تزامناً مع خصخصة العديد من القطاعات وتنفيذ مشاريع كبرى. ونظراً لوجود إقبال متزايد من الشركات العالمية للاستثمار في السعودية، ورغبة المستثمرين في توسيع استثماراتهم، أعلنت المملكة أنه ابتداءً من مطلع 2024م، يجب أن يكون للشركات والمؤسسات الأجنبية مقر إقليمي في المملكة إذا أرادت المنافسة على المشتريات والصفقات الحكومية، الأمر الذي شجع العديد من الشركات الأجنبية للاستقرار في المملكة، حيث اختارت 44 شركة عالمية الرياض مقراً إقليمياً لها، ما يعكس مكانة الرياض كأكبر اقتصادات مدن المنطقة. ويأتي ذلك سعياً نحو توفير الوظائف والحد من التسرب الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق وضمان أن المنتجات والخدمات الرئيسية التي يتم شراؤها من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة يتم تنفيذها على أرض المملكة وبمحتوى محلي مناسب.

الرسم البياني 1.5

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة على مستوى ربعي

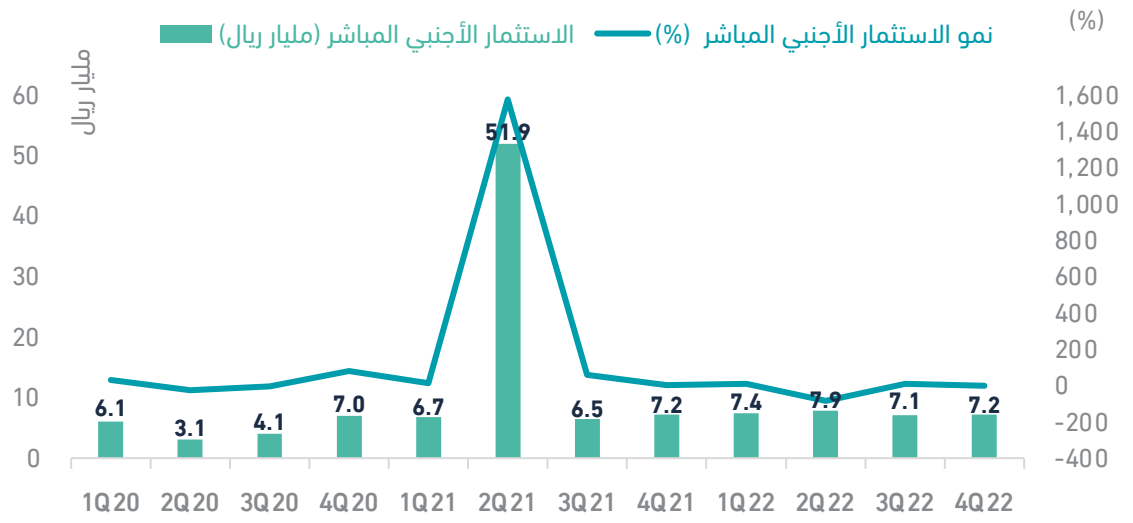

المصدر: وزارة الاستثمار

وحرصاً على تنويع استثماراتها ومواكبة تطور منظومة الشركات الناشئة، تُعد المملكة واحدة من أكثر أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نشاطاً من حيث الاستثمار الجريء، الذي يعتمد عل تقديم التمويل مقابل حصة من الأسهم. إذ حققت المملكة نمواً قياسياً في الاستثمار الجريء خلال الأعوام الماضية في إطار رؤية السعودية 2030، من خلال إطلاق العديد من المبادرات الجديدة لتحفيز الاستثمار الجريء وتعزيز نمو الشركات الناشئة، ما شجع ظهور أعداد متزايدة من صناديق الاستثمار الجريء ومجموعات المستثمرين الرياديين. كما ساهمت مبادرات المملكة في هذا النوع من الاستثمارات في تحفيز رواد أعمال شباب سعوديين لتأسيس شركات ناشئة قادرة على النمو السريع والكبير وجذب رواد الأعمال ومستثمرين أجانب نظراً لضخامة حجم السوق السعودي وسرعة نموه. لذلك، شهدت الاستثمارات في الشركات السعودية الناشئة بقيمة قياسية بلغت 987 مليون دولار في عام 2022م، بنمو بلغ 72% مقارنة بعام 2021م. الأمر الذي مكن المملكة من تحقيق أعلى نسبة نمو للاستثمار الجريء في عام 2022م مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والحفاظ على مكانتها كثاني أكبر سوق من حيث حجم الاستثمار الجريء بين دول المنطقة خلال عام 2022م، مستحوذةً على 31% من إجمالي المبالغ المُستثمرة في المنطقة، مقارنة بنسبة 21% في عام 2021م.

الرسم البياني 2.5
عدد الصفقات وقيمة الاستثمار الجريء

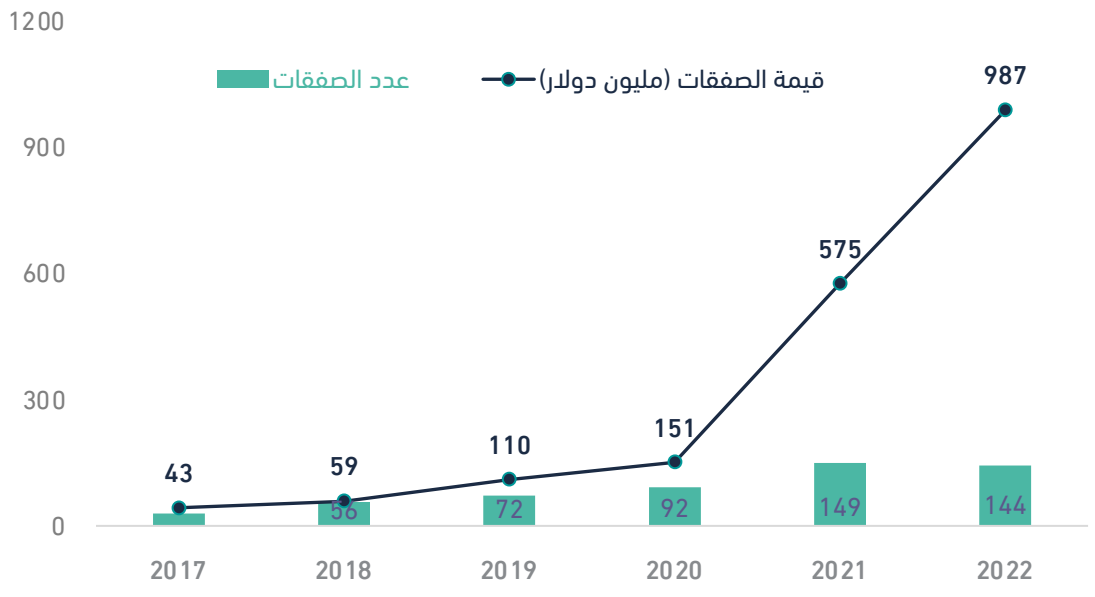

المصدر: منشآت

في ظل تصاعد حالة عدم اليقين العالمية وتباطؤ الاقتصادات الكبرى، قد يؤدي استمرار المخاطر والتحديات إلى صعوبة جذب المستثمرين الأجانب وتحقيق أهداف الاستثمارات المخطط لها في الأعوام المقبلة. ونظراً لزيادة المخاوف من احتمالات دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود، فمن المتوقع أن تُغيّر بعض الاستثمارات ورؤوس الأموال وجهتها من الأسواق الناشئة إلى الأسواق المتقدمة، خاصة إلى الولايات المتحدة التي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الفائدة للسندات الحكومية تزامنا مع ارتفاع سعر فائدة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وقوة الدولار. كما قد يُعاني بعض المستثمرين والشركات قلة السيولة وارتفاع مستوى الدين، ما قد يدفعهم إلى وقف أو إلغاء الاستثمارات في الخارج واسترجاع رؤوس الأموال التي استثمروها.

علاوة على ذلك، قد تتأثر أيضا الاستثمارات المحلية، سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص، التي قد يتم تأجيلها لضعف أهميتها في فترة الأزمات والحاجة الملحة إلى تعزيز مرونة الاقتصاد، خاصة إن انخفضت إيرادات الحكومة في حال تراجع الطلب العالمي على النفط. ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة لزيادة أهمية القطاع الخاص والإطار الحكومي التعاوني قد تخفف من الآثار السلبية لتباطؤ الاقتصاد العالمي على الاقتصاد المحلي وتساهم في تحقيق أهداف المملكة في رفع استثماراتها.

أبرز التحديات التي قد تواجه الاقتصاد العالمي في عام 2023

شهد عام 2022م تغيرات جذرية وتقلبات جوهرية وضغوطات عالمية أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، ما انعكس على أداء معظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة وأدخل العديد من الدول في مرحلة التباطؤ الاقتصادي. ورغم تنوع وتعدد التحديات العالمية، تمكنت المملكة من الصمود في مواجهة الظروف العالمية، من تداعيات أثار جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية، وتفوقت بذلك على نمو اقتصادات مجموعة العشرين، مدعومة بقاعدة اقتصادية متينة وموارد طبيعية وفيرة ونظام مالي قوي.

ولكن، يجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يكون عام 2023م مليئاً بالتحديات التي قد تؤثر على الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار تصاعد حالة عدم اليقين وتزايد مستوى الضبابية، ومن أبرزها:

- **استمرار تشديد السياسة النقدية:** في ظل استمرار البنوك المركزية حول العالم في الحفاظ على معدلات الفائدة عند مستويات عالية، قد يزداد تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية نتيجة لزيادة تكلفة الاقتراض والاستثمار وتراجع معدلات الاستهلاك عالمياً. إذ على الرغم من قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعدم تغيير معدل الفائدة في اجتماع يونيو 2023م، إلّا أن هذا التوقف الذي يأتي بعد عشرة ارتفاعات متتالية لا يعني نهاية تشديد السياسة النقدية، بل قد يكون هنالك زيادات أخرى في معدلات الفائدة على مدار النصف الثاني من عام 2023م. لذلك، تستمر المملكة في نهج سياسات نقدية مواتية للحفاظ على معدلات التضخم عند حدود منخفضة، مقارنة باقتصادات العالم، ما يدعم الاستقرار النقدي والمالي لاقتصاد المملكة.

- **عدم تباطؤ وتيرة التضخم عالميًا:** إن استمرار ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة قد يؤثر على أسعار قطاعات أخرى، ويؤدي إلى ظهور "تأثيرات الجولة الثانية للتضخم" (Second-round effects)، ، ما قد يرفع معدل التضخم عالمياً.

- **تباطؤ الاقتصادات الكبرى:** إن تزايد معاناة بعض اقتصادات الدول المتقدمة من حيث ضعف النمو الاقتصادي (انكماش أو ركود اقتصادي) قد يضغط على الطلب العالمي ويدفع أسعار الطاقة إلى الانخفاض، الأمر الذي قد يؤثر على إيرادات القطاع النفطي. ولكن من خلال السياسات الاقتصادية التي ساهمت في بناء القاعدة الاقتصادية المتينة، ستتمكن المملكة من تخفيف تداعيات التباطؤ المتوقع لبعض الاقتصادات العالمية في عام 2023م.

- **تصاعد التوترات الجيوسياسية:** إن استمرار تداعيات الأزمات الجيوسياسية والسياسات الحمائية التي قد تحد من التجارة العالمية، قد تزيد من حالة الضبابية وعدم اليقين في الأسواق العالمية، وهو ما قد يُسبب عدم تباطؤ وتيرة التضخم عالميًا أو ضعفاً في الطلب العالمي.

ونظرا للارتباط القوي للاقتصاد السعودي بالاقتصاد العالمي، فإن أغلب هذه الصدمات الخارجية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على الاقتصاد السعودي رغم المرونة التي تتمتع بها المملكة، إذ تعد المملكة جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. ومن خلال طموحنا بأن نكون في مصاف البلدان المتقدمة، تولي حكومة المملكة، من خلال رؤية السعودية 2030، الاهتمام الكامل بالعمل على تقليل تبعات أي ركود ومخاطر اقتصادية عالمية محتملة من أجل تحقيق نمو مستدام، بالتوازي مع تعظيم الاستفادة من القطاع النفطي للمملكة وقوة أسواقها المحلية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال، استمرارية التنويع الاقتصادي وتعزيز قدرات القطاع الصناعي، وتطوير أداء وصقل رأس المال البشري ليتناسب مع وظائف المستقبل، وتعزيز قدرات التصدير، خاصة في القطاعات ذات مردودية مرتفعة.

ونظراً للتقلبات المتكررة لأسعار الطاقة العالمية، فإن استمرارية التزام المملكة بمزيد من الضبط المالي على المدى المتوسط والاستمرار في تحسين سياسة الإنفاق ورفع كفاءته رغم ارتفاع أسعار النفط، يعمل على تجنب وتخفيف أي صدمات محتملة في السنوات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر السياسات الناجحة لتقوية وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة، بهدف تجنب اقتصاد المملكة أيّ تأثيرات في حالة شح بعض السلع وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، وذلك في ظل نهج بعض الدول لسياسات حمائية وعدم تصديرها لبعض السلع الأساسية والأولية خلال فترة الأزمات.

لذلك، مع تزايد الضبابية العالمية وحالة عدم اليقين والصدمات الاقتصادية، تستمر المملكة في عملية زيادة وبناء التحوطات أمام المخاطر المتوقعة لعام 2023م، وذلك من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية، وبناء الدواعم المالية المناسبة للتصدي لأي تقلبات في الأسواق العالمية أو استمرار حدوث الاختلالات في الدورات الاقتصادية، وأننا بالعمل على زيادة مرونة الاقتصاد السعودي سنواجه هذه التحديات العالمية بثبات واستقرار نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

إخلاء مسؤولية:

أُعد هذا التقرير من قِبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة للآخرين لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملائمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار سابق.